الفصل العاشر

كل حرائر الصين
ALL THE SILKS OF CHINA

كانت الصين في العصور الوسطى أكثر بلدان العالم ازدحاما وسكانا وتقدما تقنيا. فقد تراكمت قوتها الهائلة على مدى تاريخها الطويل من التنظيم الحكومي والرقي الفكري والإنتاج الزراعي الكفء. وفي عهد أسرة سنغ (٩٦٠-١٢٣٤م في الشمال، والذي استمر حتى ١٢٧٦م في الجنوب) ورغم التهديدات البربرية المتلاحقة على الأطراف الشمالية التي انتهت أخيرا بغزو المغول وخضوع البلاد بأكملها لحكم أسرة يوآن (١٢٧٦-١٣٦٨م)، بلغت الصين ذروة إنجازاتها ما قبل الحديثة. وقد انعكس ذلك في كثرة عدد سكانها حيث تشير الإحصاءات الرسمية الواردة من الجمهورية الشعبية أن عدد سكان الصين في عام ١١٩٠م بلغ ثلاثة وسبعين مليون نسمة، ويقدر هو Ho (١٩٧٠م: ص ٥٢) أن عدد سكان الصين في القرن الثالث عشر، قبيل الغزو المغولي، ربما وصل في المناطق الخاضعة لحكم الشين Chin والسنغ إلى مائة مليون نسمة. وكان من الممكن أن يؤدي تفتيش للنظام العالمي في القرن الثالث عشر بلا تردد إلى توقع استمرار قوة الصين وتوسعها.

وسوف نبحث في هذا الفصل في التطورات الاقتصادية في الصين إبان فترة حكم أسرتي سنغ ويوان، وسنلقي نظرة على إنتاجها وتجارتها الداخلية وعلى صلاتها بالنظم الفرعية الأخرى التي كانت ترتبط بها بعلاقات وثيقة، ومنها العالم العربي

الذي لعب دورا مهما ولو أنه ثانوي، والعالمين الهندي والآسيوي اللذين كانا جزءا من الأطراف، وأوروبا التي لم تبدأ إلا مؤخرا في التحرك من موقعها السابق على الطرف نحو الساحة الكبيرة. ونختتم الفصل بوصف الأحداث التي مهدت لقلب مكانة الصين وقضت على النظام العالمي الذي كان يتطور في القرنين الثالث والرابع عشر، أو بالأحرى، أعادت تكوينه في شكل النظام العالمي الحديث الذي يتمركز حول أوروبا.

مشاركة الصين في التجارة الدولية

China's Participation in International Trade

تصور لنا الأدبيات المكتوبة سواء في الصين أو خارجها أن الصينيين لم يكونوا يعيرون التجارة اهتماما كبيرا، وأنهم كانوا يتقبلونها بوصفها شكلا من أشكال الإتاوة ليس إلا، وأنهم كانوا متلقين سلبيين للمكاسب التجارية لا باحثين نشيطين عنها. وكما رأينا في الفصل التاسع، فقد حاول الباحثون في تاريخ سري فيجايا أحيانا أن يفسروا الدور الخاص الذي لعبه ذلك الاتحاد بين القرن السابع والقرن الثاني عشر من خلال حصر بحوثهم في السياسات التجارية التي انتهجها أباطرة الصين.

لقد تشكل هذا الانطباع بأكمله تقريبا من خلال تفسير الوثائق الصينية الرسمية تفسيرا حرفيا مثل تاريخ الأسر الحاكمة الذي كتب بطلب من الحكومة أو حوليات البلاط. فهذه الوثائق تتبع أشكالا تقليدية لها أساليب دقيقة، والهدف منها إعطاء صورة طيبة عن الأباطرة تبين أنهم من المتمسكين بالفضائل الكونفوشية ومقتضيات النبل. لذلك يجب أن تفسر هذه الوثائق بروية وانتباه وهذا ما لم يفعله ولترز Wolters (١٩٧٠م).

فإذا ما نظرنا إلى هذه الوثائق عن كثب، وجدنا أن كمية التجارة التي كانت جارية آنذاك تفوق ما ذكر في الوثائق بكثير، وأن تجارة الإتاوة، وهي النوع الوحيد المذكور في وثائق الأسر الحاكمة، لم تكن سوى غيض من فيض – أي أنها لا تمثل إلا

جزءا يسيرا من التجارة "الخاصة". لذلك يرى وانغ Wang (١٩٧٠م: ص ٢١٥) أن الادعاء بأن التجارة البحرية لم تكن تهم الصينيين في شيء ما هو إلا خرافة ولو أنها "مدعومة بأنظمة الحكم الصينية وأضفت عليها الكتابات الرسمية سمة الاستمرارية". ويؤكد وانغ وجود مستويين من التجارة البحرية لا بد من البحث فيهما بشكل منفصل، وهما التجارة العامة (أو الإتاوة) التي كان بلاط الإمبراطور يمارسها بشكل مباشر، والتجارة "الخاصة" التي كانت تفوق النوع الأول حجما وقيمة رغم إهمالها في الوثائق الرسمية (وانغ، ١٩٧٠م: ص ٢١٦).

لكن هذا التمييز ليس ملائما تماما. فهو يولد انطباعا خاطئا بأن هذين النوعين من التجارة والطرفين اللذين يمارسان كلا منهما منفصلان أحدهما عن الآخر. فإذا ما أخذنا باعتبارنا العلاقة الوثيقة بين الحكومة والمجتمع المدني في الصين في العصور الوسطى، وجدنا أن مثل هذا الفصل ضرب من المستحيل. ويبدو أن موظفي الحكومة، بمن فيهم مبعوثوها، كانوا يمارسون التجارة لحسابهم الخاص بالإضافة إلى تعاملهم بتجارة الإتاوة وذلك بمعرفة الدولة إن لم نقل بمباركتها الكاملة. زد على ذلك، أن الحكام على ما يبدو كانوا يمارسون قدرا كبيرا من الإنتاج والتبادل التجاري، إما بوسائلهم الخاصة أو من خلال الجهاز الحكومي. فوجود الورش الملكية، التي كان العبيد يشكلون اليد العاملة فيها، كان شائعا في الصين في عهد أسرة هان Han مثلما كان شائعا في بيزنطة، وقد وصفها لاحقا ماركو بولو وابن بطوطة في الصين في عهد يوآن (الترجمة الإنجليزية، ١٩٢٩م: ص ص ٢٩١، ٢٩٤-٢٩٥).[1] لقد أعطى احتكار الحكومة لإنتاج الملح وتسويقه للدولة دورا تنظيميا مهما يوازي احتكار الملح في البندقية لكن على نطاق أوسع. فمساندة الدولة كانت أمرا لا بد منه للنظام المالي الذي استفاد إلى حد كبير من الائتمان والعملة الورقية أيضا منذ أيام تانغ T'ang إن لم نقل قبل ذلك.

وخلاصة القول إن كمية التجارة (وبالأخص التجارة البحرية الخارجية) التي سمح بها كانت تعتمد على سياسة الدولة التي تفرض عليها الحظر أحيانا من خلال وضع قيود صارمة على زيارات التجار الأجانب التي حاولت على الدوام مراقبتها من خلال سن قوانين خاصة بالدخول والسفر والتجارة. لذلك فإن التجارة الخارجية في الصين لم تكن كيانا متراصا ثابتا.

وعلى غرار "التفويت" بين المثل الكونفوشية التي تحتقر التجارة وبين الواقع بما فيه من ممارسة نشطة، كان هناك تفاوت كبير في ممارسة التجارة مع مرور الزمن. فلم يكن هناك موقف صيني جامد لا يتغير من التجارة رغم ادعاءات ماكس ويبر Max Weber (ترجمة ١٩٥١م). لكن كمية الإنتاج الرأسمالي والتجارة (بلاز Balazs، ١٩٦٤م: ص ص ٣٤–٥٤) كانت تتذبذب بحسب الظروف أو بحسب تغيير مواقف الصينيين. ويبدو أنه كانت هناك فترات طويلة من التوسع النسبي متبادلة مع فترات من الانسحاب الدفاعي، بشكل مستقل تماما عن الأيديولوجية الدينية التي بقيت ثابتة نسبيا. (وقد يكون جديرا بالذكر أنه، حتى في غياب المعايير الأخلاقية الكونفوشية، كانت هناك سلسلة من التناوب في القرن العشرين بين انفتاح الصين وانغلاقها على العالم الخارجي ثم انفتاحها مرة أخرى مثلما حدث في السابق).

ويصنف وانغ (١٩٧٠م: ص ص ٢١٩–٢٢٠) الفترة الطويلة من تاريخ الصين التي سبقت العصر الحديث في أربع مراحل سادت فيها وقائع وسياسات مختلفة تتعلق بالتجارة الخارجية. فالمرحلة الأولى سبقت القرن الخامس الميلادي، حين كانت التجارة البحرية ضئيلة. في تلك المرحلة، كانت أغلبية السكان متمركزة في المنطقة الشمالية من البلاد التي لم تكن تربطها بالمناطق الساحلية الجنوبية قليلة السكان سوى علاقات بدائية جدا. فكل التجارة الخارجية آنذاك كانت تسلك الطريق البري المعروف بطريق الحرير.

أما المرحلة الثانية بين القرنين الخامس والثامن فقد شهدت هجرات كبيرة زاد على أثرها من سكان الجنوب[٢] مثلما شهدت تقدما في الزراعة والمواصلات. أما في الزراعة فقد أدى تجفيف مستنقعات نهر يانغ تسي وتقدم تقنيات زراعة الأرز الندية إلى توسعة الحدود. وأما في حقل المواصلات فقد أسهم بناء القناة الكبرى بين النهر الأصفر ونهر يانغ تسي في تخفيض تكاليف النقل الداخلي ودمج المناطق المتطرفة الجنوبية بالمركز الاقتصادي والسياسي في الشمال. وفي تلك القرون، حين كان الطريق البري الشمالي في سبات نسبي، كانت الأسواق الداخلية تتطور، والسبل تمهد أمام توسع ملحوظ في التجارة البحرية من الموانئ الجنوبية (وانغ، ١٩٧٠م: ص ص ٢٢٠-٢٢١). وشهدت الصين في المرحلة الثالثة التي امتدت من القرن التاسع إلى الثلث الأخير من القرن الرابع عشر، مرحلة توسع اقتصادي هائل. فالثورة الزراعية التي حدثت آنذاك، مثلما كانت الحال في أوروبا، كانت وراء الازدهار الجديد الذي انتعش أكثر فأكثر بسبب الصناعة والتجارة النائية. أما في أوروبا فقد جاءت الزيادة في الإنتاج بفضل تحسن الحراثة واستخدام الحيوانات، وفي الصين جاءت نتيجة الأعمال المائية مثل "السد، والبوابة المائية، والناعورة .... ومضخة الماء التي تعمل بالأقدام" (إلفن Elvin، ١٩٧٣م: ص ١٢٨). ويرى إلفن أن الصين كانت في القرن الثالث عشر تمتلك "أكثر نظام زراعي تطورا في العالم، وأن الهند كانت المنافس الوحيد الذي يتبادر إلى الذهن" (إلفن، ١٩٧٣م: ص ١٢٩). ولقد استمرت هذه النهضة الزراعية، رغم أن القبائل التركية والمغولية لم تكف عن تهديد حدودها الشمالية، حتى إنها اجتاحت أخيرا جزءا من أراضيها أول الأمر ثم أراضيها بالكامل.

وخلال القرنين التاسع والعاشر، ازدادت أعداد السكان ولاسيما في السهل الساحلي الجنوبي حيث ساعد التمدن السريع الذي استفاد من التطورات الصناعية ونمو التجارة البحرية على سير المجتمع نحو الأمام. وفي عهد سنغ الجنوبية (١١٢٧ – ١٢٧٦م)

شهد الإنتاج الزراعي، والتقنية الصناعية، والتقدم التجاري والمالي تحولات هائلة أدت إلى اندماج الصين بالأسواق العالمية بشكل إيجابي رغم احتلال المقاتلين الرحل عند حدودها الشمالية أجزاء واسعة من أراضيها. ولعل هذا الاحتلال حفز ذلك الاندماج.

حين استولى المغول أولا على أراضي الصين الشمالية (حوالي عام ١٢٣٣م) ثم الأراضي التي كانت خاضعة لسنغ الجنوبية (١٢٧٦م)، تبنوا، بل طوروا، المخترعات التقنية والاجتماعية للثقافة العالية التي حكموها والتي كانوا يعترفون على الدوام بأنهم دونها منزلة (وانغ، ١٩٧٠م: ص ص ٢٢١–٢٢٢). صحيح أن كوبلاي خان أقام بلاطه في بكين في الشمال، إلا أن ثقل الصين الاقتصادي والديموغرافي انتقل نحو الجنوب. وفي نهاية القرن الثالث عشر، كان جنوب الصين يضم ما بين ٨٥–٩٠٪ من مجموع السكان (كراكه Kracke، ١٩٥٤م: ص ٥٥: تقديرات السكان من ٤٨٠).

كانت الفترة من القرن الثاني عشر حتى أوائل القرن الرابع عشر حالة شاذة في بعض جوانبها التجارة الصينية، إذ لم تكن هناك في تلك الفترة تجارة عامة أو تجارة "المعاهدة". ومن ناحية أخرى، كان هناك انفجار في التجارة "الخاصة" (وانغ، ١٩٧٠م: ص ٢١٧) وهو ما سنعرضه لاحقا في هذا الفصل.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فقد جاءت بعد سقوط أسرة يوآن وتسلم أسرة منغ المحلية زمام السلطة في عام ١٣٦٨م. ويذكر وانغ (١٩٧٠م: ص ص ٢٢٢–٢٢٣) أن الصينيين في ذلك الوقت:

> حققوا كل الشروط المطلوبة لتجارة مزدهرة سواء داخل الإمبراطورية أو خارجها .... كان هناك طلب على التجارة البحرية، وفائض في الثروة لاستخدامه في الاستثمار والمجازفة، هذا إضافة إلى مؤسسات مالية وائتمانية، ولو أنها تحتاج إلى عنصر الأمان، وإلى المهارات التقنية، وركوب البحر، ناهيك عن الاستقرار السياسي.

إضافة إلى ما تقدم، أنشأت الصين قوى بحرية ضخمة تتألف من سفن حكومية وخاصة كانت الأضخم والأكفأ من نوعها في العالم. ويذكر لو Lo (١٩٨٥م: ص

١٥٠) أن بحرية منغ كانت في نهاية القرن الرابع عشر تتألف من حوالي ٣٥٠٠ سفينة تجوب المحيط، بما فيها ١٧٠٠ سفينة حربية، و٤٠٠ سفينة شحن مسلحة لنقل الحبوب، ولم يكن في العالم كله آنذاك قوة حربية تقارب قوة هذا الأسطول البحري الهائل.

ولقد استغلت هذه القوة في بادئ الأمر، لكن المنغ حاولوا السيطرة على البحار الآسيوية .... وحققوا نجاحا منقطع النظير بعد فترة قصيرة من الفوضى التي أعقبت الأوبئة والحروب الأهلية."[٣] ففي يوليو ١٤٠٥م ترأس الأميرال تشنغ هو قوة بحرية هائلة قوامها ائتتان وستون سفينة ضخمة لزيارة ملوك المحيط الهندي بصفة مبعوث للمنغ (بيليو Pelliot، ١٩٣٣م: ص ٢٧٥). وفي غضون سنتين كان قد زار جاوا، وكلكتا، وآجه، (في سومطرة) وبالمبانغ التي كانت آنذاك خاضعة لحاكم صيني. ولما انطلق في رحلته الثانية عام ١٤٠٨م في أسطول يضم ثمان وأربعين سفينة، (بيليو، ١٩٣٣م: ص ص ٢٧٧ ،٨١ ،٢٨٣) أمضى السنوات الثلاث التالية في زيارة مناطق عدة من بينها تشامبا، ومالاقا، وسيلان، لكن بحريته لم تتجاوز الهند كما حدث في رحلته السابقة (بيليو، ١٩٣٣م: ص ٢٩٠). وتبع ذلك خمس بعثات أخرى بين نهاية عام ١٤١٢ و١٤٣٠م، استغرقت كل منها سنين عدة قام خلالها بزيارات رسمية (وتبادل الإتاوات) إلى كل ميناء رئيس في جاوا، والهند، وسومطرة، وبورنيو بالإضافة إلى الساحل الشرقي من إفريقيا (مالندي ومقديشو) وبحر العرب والخليج العربي حيث توقف تشنغ هو في عدن وهرمز (بيليو، ١٩٣٣م : أماكن متفرقة). وفي الواقع فإن تشنغ هو زار كل نقطة مهمة في الدوائر الثلاث في المحيط الهندي. وبدا أن الصين باتت قاب قوسين أو أدنى من فرض هيمنتها على النظام كله.

إلا أن هذه الزيارات انقطعت بصورة مفاجئة ودون سابق إنذار، وسحب المنغ أسطولهم، وقلصوا تجارتهم البحرية، وقطعوا علاقاتهم مع القوى الأجنبية. "كان التحول في السياسة بعد عام ١٤٣٥م حادا جدا حتى إن أحدا منذ لك الحين لم يعد

يرى في الصين قوة بحرية كبرى (وانغ، ١٩٧٠م: ص ٢٢٣؛ انظر أيضا لو ١٩٥٨م، ونهاية هذا الفصل للاطلاع على تفسير مختلف).

والسؤال الذي حير المفكرين الجادين — وبالفعل ولد لديهم اليأس والإحباط — على مدى السنوات المائة الماضية وهم يأخذون في اعتبارهم موقع الصين وتفوقها البحري آنذاك، هو التالي: ما السبب الذي منع الصين من أن تخطو الخطوة الأخيرة لكي تصبح فعلا القوة المهيمنة في النظام العالمي بعد أن حققت من التكامل مستوى لم تستطع أية قوة أخرى مجاراته على مدى القرون الثلاثة التالية. أما جروسيه Grousset (١٩٤٢م: ص ٣١٨)، ولعله أفضل المفكرين الآسيويين في الجيل السابق، فطرح سؤالا افتراضيا أقض مضاجع كل من يبحث في تاريخ الفترة "قبل الهيمنة الأوروبية" وهو: ما عسى أن يكون مصير آسيا (ويمكننا أن نضيف "العالم") لو أن الملاحين الأوروبيين الذين قدموا إلى جزر الهند والملايو وجدوا أن الصين قد فرضت سيادتها البحرية على المنطقة؟

وعلى الرغم من أنه سؤال غير مشروع، لكنه يصيب كبد الحقيقة. ففي أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، اجتمع لدى الصين كل ما تحتاج إليه لترسخ دعائم حكمها في المحيط الهندي — من سواحلها حتى الخليج العربي. فبعد أن أوشكت الصين على السيطرة على جزء واسع من الكرة الأرضية والتمتع بميزة التفوق التقني لا في ميدان الإنتاج السلمي وحسب، بل في القوة العسكرية والبحرية أيضا (توسنت، ١٩٦٦م؛ ماكنيل، ١٩٨٢م: الفصل الثاني)، استدارت وسحبت أسطولها مخلفة وراءها فراغا هائلا في القوة لم يكن التجار المسلمون مستعدين لملئه لافتقارهم إلى القوة البحرية الحكومية. أما الأوربيون فكانوا على أهبة الاستعداد للقيام بتلك المهمة بعد فترة هدوء قاربت سبعين عاما.

إن هذا اللغز — وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى ظهور النظام العالمي وسقوطه في القرن الثالث عشر — يشكل المحور الأساس لهذا الفصل. لكن قبل الشروع في مناقشته،

علينا أولا أن نثبت أن الصين كانت تملك القدرة، إن لم نقل الإرادة، لكي تصبح القوة المهيمنة في العالم. ويقول بعضهم إن تفوق أوروبا على الصين في القرن الرابع عشر في المجالات الصناعية والعسكرية، والنقل، والتطورات الاقتصادية، كان سيفضي إلى النتيجة ذاتها سواء أخرجت الصين من المنافسة أم لم تخرج، إذ لا بد لأسطولها من مواجهة القوة العظمى لأوروبا الصاعدة والاستسلام لها. وفي الأقسام التالية، نود أن نثبت أن مثل هذا الطرح الذي لا يخدم إلا الذات لا أساس له من الصحة.

التقدم التقني
Technological Sophistication

قديما قيل، وقبل أن تتوافر لمفكري الغرب معلومات كافية عن منجزات الصين في العلوم والتقنية، إن انتصار أوروبا في الساحة العالمية جاء نتيجة لابتكاراتها العلمية وتقنياتها الفريدة، وإن المشارقة، رغم احتمال كونهم "أذكياء"، لم يستطيعوا إحراز ثورة علمية على الإطلاق. لكن تحريات نيدهام المكثفة (١٩٥٤م – ص ٨٥، ١٩٧٠، ١٩٨١م) صححت هذا المفهوم الخطأ، وأفاضت في هذا الشأن. فلدينا الآن وثائق أكمل عن إسهامات الصين في الطب والفسيولوجيا، والفيزياء، والرياضيات، بالإضافة إلى تطبيقاتها العملية في التقنية.

لكن سيفين Sivin (١٩٨٢م: ص ص ١٠٥-١٠٦) يرى أن نيدهام لم يف بالمطلوب لأنه لم يعترف أصلا بأن الصين شهدت في فترة حكم السنغ ثورة علمية حقيقية، وهذا موقف يشدد عليه المفكرون الصينيون (منهم مثلا لي وآخرون Li et al، ١٩٨٢م؛ مع أن تشانغ ١٩٥٧م، يخالفهم الرأي). وسواء أكان لعبارة "الثورة العلمية" ما يبررها أم لا، فإن الكفاءة التقنية في الصين في أواخر العصور الوسطى كانت بلا ريب أعلى منها في الشرق الأوسط الذي ظل متفوقا على أوروبا لقرون عدة. لكن

لضيق المقام سنكتفي بذكر بعض الأمثلة كالورق، والطباعة، والحديد، والفولاذ، والأسلحة (بما فيها المدافع، والبنادق، والقنابل) وبناء السفن، وتقنيات الملاحة إضافة إلى صناعتين أوليتين للتصدير وهما الحرير والخزف.

الورق

يقول تسين Tsein (في لي Le وآخرين، ١٩٨٢م: ص ٤٥٩):

> اخترع الورق في الصين قبل ميلاد المسيح، وقد استعمل للكتابة في مطلع القرن الأول الميلادي، وكان يصنع من ألياف جديدة وطازجة منذ بواكير القرن الثاني.... أما الطباعة بوساطة القوالب الخشبية فقد استعملت للمرة الأولى في عام ٧٠٠م تقريبا، ثم استعملت الحروف المتنقلة في منتصف القرن الحادي عشر.

وفي القرن التاسع، تعلم العرب كيفية صنع الورق من الصينيين ثم نقلوا هذه المعرفة الثمينة إلى "الغربيين". ويذكر برودل (١٩٧٣م: ص ٢٩٥) أن أول مصانع الورق في أوروبا ظهرت في القرن الثاني عشر في إسبانيا، لكن الإيطاليين لم يبدؤوا في صنع الورق حتى القرن الرابع عشر. أما سيبولا Cipolla (١٩٧٦م: ص ٢٠٦) فيقول اعتمادا على ملحوظاته على مقالة إيريجوان Irigoin المنشورة عام ١٩٥٣م، إن البلاط في بيزنطة لم يعد يشتري الورق من العرب في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، بل من إيطاليا. (للمزيد من التفاصيل، انظر كارتر T. F. Carter ١٩٢٥م، الطبعة المعدلة ١٩٥٥م). لكن تقدم الصينيين على أية حال كان كبيرا.

الحديد والفولاذ

حقق الصينيون في صناعة الحديد تقدما يستحق الإعجاب أكثر من صناعة الورق، وسبقوا في هذه الصناعة أوروبا بمئات السنين. فمنذ القرن الثامن على الأقل، كان الفحم يستخرج من المناجم في شمال الصين ويستخدم في الأفران التي تنتج أنواعا جيدة من الحديد وحتى الفولاذ "إما بطريقة مزج الحديد الصب بالحديد المطاوع، أو باستعمال الفحم

مباشرة بطريقة الأكسدة" (إلفن ١٩٧٣م: ص ٨٦؛ انظر أيضا نيدهام، "إنتاج الحديد والفولاذ في الصين في العصور القديمة والوسطى Iron and Steel "Production in Ancient and Medieval China، ١٩٥٦م محاضرة أعيد نشرها في نيدهام: ص ص ١٠٧-١١٢، وأعمال هارتويل Hartwell ١٩٦٢، ١٩٦٦، ١٩٦٧م).

إن تقديرات هارتويل (١٩٧٦م) لمعدلات إنتاج الحديد مذهلة فعلا. ففي تقديره أن وزن الفحم الذي يحرق سنويا في القرن الحادي عشر لإنتاج الحديد وحده في شمال الصين كان "يعادل ٧٠٪ تقريبا من مجموع وزن الفحم المستخدم سنويا في سائر أعمال التعدين في بريطانيا في بداية القرن الثامن عشر" (هارتويل، ١٩٦٧م: ص ١٢٢). ففي نهاية القرن الحادي عشر، كان السنغ يسكون العملة المعدنية، ويصنعون الكثير من المنتجات المعدنية أيضا. ويذكر هارتويل (١٩٧٦م: ص١٢٢-١٢٣) أن:

> ما يقرب من ٧٠٠٠ عامل كانوا يعملون في المناجم لاستخراج الفلزات والوقود، وفي تشغيل الأفران، والمصاهر، ومواقد التكرير؛ وأن منهم من كان يعمل في نقل المواد الخام من المناجم إلى مصانع الحديد.
>
> بلغ معدل الإنتاج في المؤسسات مستويات لم يسبق لها مثيل .... وربما لم يكن لها مثيل في أي مكان في العالم حتى الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر.

فلو أضفنا إلى العمال الذين يعملون في استخراج الفلذات المعدنية ومعالجتها أولئك الذين يعملون في صنع المعدات والأسلحة، لما خامرنا أدنى شك في أن التطور الصناعي في الصين بلغ شأوا بعيدا.

إن هذا التقدم التقني هو في الواقع من إبداع الصينيين أنفسهم تقريبا. ويقول إلفن (١٩٧٣م: ص ص ١٨، ٨٤-٨٧) إن الشين الغزاة لم يكتفوا بتبني علم التعدين من شمال الصين، لكنهم نقلوه إلى المغول الذين تعلموا كيف يصنعون رؤوس السهام من المعدن مما زاد من قدرتهم العسكرية ومنحهم القوة لا لدحر الروس وحسب، بل الشين والسنغ الجنوبيين أيضا.

على أية حال، إن تعرض الشمال إلى هجوم القبائل الرحل كان إيذانا بالتدهور في كمية الحديد المنتجة في تلك المنطقة. ويقول هارتويل إن التغييرات الديموغرافية والمؤسساتية لعبت دورا في هذا التراجع الذي بدأت آثاره في الظهور في منتصف القرن الثالث عشر. ففي زمن الشين، ظل عدد السكان في المناطق الشمالية المنتجة للحديد ثابتا لم يتغير تقريبا، مثله مثل معدلات الإنتاج والطلب. أما في زمن المغول، فحدث انخفاض في عدد السكان نظرا لأن الناس هربوا إلى الجنوب أو نقلوا ليعملوا في أماكن أخرى. وبين عام ١٢٣٤م حين وقع إقليم هونان Honan تحت حكم المغول، وعام ١٣٣٠م، تناقص عدد سكانه بنسبة ٨٦٪ (هارتويل، ١٩٦٧م: ص ١٥١)، وهذا دليل واضح على أن الفحم والحديد لم يكونا الضحية الوحيدة لهذا الغزو.

ويرى هارتويل (١٩٧٦م: ص ص ١٥٠-١٥١) أن التغييرات المؤسساتية مسؤولة أيضا، فيقول:

> في منتصف القرن الثالث عشر حل أصحاب المخصصات محل التاجر المستقل في السنغ الشمالية، والعمل المأجور محل العمل المجاني، والطلبات الثابتة والمحدودة من أصحاب المخصصات في مراكز إنتاج الحديد الرئيسة محل السوق الشاملة المتوسعة ..... وفي عهد كوبلاي خان (١٢٦٠- ١٢٩٤م) حل الموظفون ذوو المرتبات الذين يمثلون الحكومة المركزية تدريجيا محل أصحاب المخصصات. لكن الإدارة المستقلة لم تسترجع، وبقي استخدام اليد العاملة مدفوعة الأجر والنقص في الأسواق الحرة سمات مميزة لصناعة الحديد في شمال الصين إلى ما بعد سقوط أسرة يوآن (١٣٦٨م).

وهكذا انتهى العصر الذهبي لإنتاج الحديد والفولاذ بانتهاء عصر السنغ الشماليين. صحيح أنه ربما كان للسنغ الجنوبيين معرفة بالتقنيات، لكنهم كانوا على مسافة بعيدة من مكامن الفحم الكبيرة مما حال دون قيام صناعة حديد واسعة النطاق، عالية المردود. أما المغول فلم يكن بوسعهم التخلي عن صنع الحديد والفولاذ، لأن المعدن مع البارود كانا الجزء المهم من مصانع آلتهم الحربية.

الأسلحة البحرية

اكتشف الصينيون الخاصية الانفجارية للبارود في حوالي عام ٦٥٠م، مع أن أول ذكر لهذه المادة لم يظهر إلا في نص علمي قبل منتصف القرن التاسع. ففي أوائل القرن العاشر ورد ذكر البارود بوصفه القادح لسلاح يقذف اللهب، وأن البارود كان في سنة ١٠٠٠م يستعمل في صنع القنابل البسيطة والقنابل اليدوية." (نيدهام، "ملحمة البارود والأسلحة النارية The Epic of Gunpowder and Firearms" أعيد طبعه عام ١٩٨١م: ص ص ٣٠-٣١). فالأشكال في نيدهام (١٩٨١م: ص ١٣٦) لا تدع مجالا للشك بأن الصينيين استخدموا البارود لأكثر من عروض الألعاب النارية.

تمكن الحرفيون الصينيون الذين عملوا تحت أسرة الشين من تحويل البارود الخفيف الذي كان معروفا في عهد السنغ إلى مادة متفجرة حقيقية استعملت للمرة الأولى عام ١٢٢١م؛ وبين عامي ١٢٧٢-١٢٧٣م ظهر سلاح جديد يجمع بين المنجنيق الإسلامي الذي يقذف الحجارة ومقذوف متفجر (إلفن، ١٩٧٣م: ص ٨٨). وفي مطلع القرن الرابع عشر، إن لم نقل قبل ذلك، ظهرت آلة هي بالتأكيد مدفع يقذف القنابل (انظر شكله في نيدهام، طبعة عام ١٩٨١م: ص ٣١)؛ ويخبرنا لو Lo (١٩٥٥م) بأن السفن التابعة لبحرية يوآن كانت تزود بانتظام بهذه الآلة.

أما المسدس الحقيقي فقد ظهر في تلك الفترة تقريبا وكان امتدادا منطقيا للطراز القديم من رمح الشين المتفجر الذي يقذف البارود من لفافات الورق، والنسخة المطورة التي استخدمها السنغ الجنوبيون عام ١٢٥٩م للدفاع عن أنفسهم ضد المغول والتي كانت تطلق "الخردق" من سبطانة من الخيزران. وفي القرن الرابع عشر، كان لدى المغول مسدس ذو سبطانة معدنية حقيقية قادرا على إطلاق رصاص متفجر (إلفن، ١٩٧٣م: ص ٨٩). وحين ورث المنغ في نهاية الأمر إمبراطورية يوآن المفككة في الردح الأخير من القرن الرابع عشر، كان استعمال الأسلحة النارية في المعارك على قدم وساق. (إلفن، ١٩٧٣م: ص ٩٢).

لذلك نرى أن من الصعب قبول الرأي الذي يقول إن التقنية الصينية كانت إما راكدة أو مكرسة لأشياء تافهة؛ فقد كانت في منتهى الجد. ولولا تفكيك البحرية الصينية لكانت عدوا مرهوب الجانب قادرا على سحق السفن البرتغالية ومدافعها.

ولم تكن السفن وتقنيات الملاحة الصينية بأية حال من الأحوال أدنى منزلة من مثيلاتها الأوروبية. فكما ذكرنا في الفصل الرابع، فإن البوصلة ظهرت في الصين قبل أن تنتقل إلى العرب والإيطاليين. وقد ورد أول ذكر لاستخدام الإبرة المغناطيسية في الملاحة الصينية في دليل بحري يعود تاريخه إلى عام ٩٠٠م، وفي القرنين الحادي عشر والثاني عشر، كانت البوصلة البحرية شائعة في السفن الصينية (نيدهام، ١٩٦٠، محاضرة عن "*إسهامات الصين في تطوير البوصلة البحرية* *The Chinese Contribution to the Development of the Mariner's Compass*،" طبعة عام ١٩٧٠م: بالأخص ص ص ٢٤٣-٢٤٤) مثلها مثل وردة الرياح (تيسيرا دا موتا Teixeira da Mota، ١٩٦٤م: ص ٦٠). وخلال حكم أسرتي السنغ واليوآن، كانت السفن الصينية أكبر حجما وكفاءة من سفن أي بلد آخر، فقد كانت بالتأكيد ندا للسفن الأوروبية وهذا ما تثبته أعمال لو.

السلع الاستهلاكية للتجارة الدولية

كانت الكفاءة التقنية العالية سمة رئيسة ميزت أكثر منتجَين صينيين رواجا في السوق العالمية، وهما الحرير والخزف. أما المنتج الأهم في تلك الأيام فكان الحرير الخام الذي تحتكره الصين.[٦] واستمر تدفق الحرير على أسواق السلع الكمالية في الشرق الأوسط وأوروبا حتى في أوقات الكساد، لكن الاحتكار الصيني انكسر في القرن السادس حين نجح السوريون في تهريب شرانق الحرير خارج الصين وبدؤوا ينتجون الحرير بأنفسهم ولو بكميات متواضعة. وفي العصور الوسطى حل الخزف محل الحرير في احتلال مكانة الصدارة بين الصادرات الصينية (هدسون ١٩٧٠م: ص١٦٠). وهناك

أعداد كبيرة من القطع الخزفية الصينية منتشرة على أطراف المحيط الهندي وامتداداتها بما فيها شرق إفريقيا.

ويعكس إحلال الخزف محل الحرير (أو التكامل بينهما) إلى حد معين تغييرات جيوسياسية في الصين، وتبدلات في طرائق النقل إلى البلدان الأجنبية. فالحرير مادة مثالية للنقل البري نظرا لارتفاع ثمنه وخفة وزنه وحجمه. ولكن ما إن ثم أعيد تنظيم الساحة الصينية، وتركز السكان والقوة على الساحل الجنوبي الشرقي حتى أصبح النقل البحري وسيلة النقل الأساس، مما أتاح فرصة ملء السفن ببضائع أكبر حجما، بل جعل من ذلك ضرورة لا بد منها. ويصف أحد المصادر الصينية في القرن الثاني عشر (*P'ing-chou-k'o-t'an* للكاتب تشو يو Chu Yu حسبما ورد في هدسون، ١٩٧٠م: ص ١٦٠) كيف كان التجار يتقاسمون المساحات على السفن، فيقول: "كان كل منهم يحصل على حصته، وينام فوق بضاعته ليلا". وكانت أغلبية الحمولة من الآنية الخزفية.

تميز الخزف الصيني بنوعيته الممتازة، وجمال رسوماته وجاذبيتها، لكن صنع الخزف حرفة عالمية، ومن الممكن تقليد تصاميمه، وهذا ما حدث بالفعل. إذن لماذا كان كل ذلك الإقبال على الخزف الصيني؟ يبدو أن الإجابة عن هذا السؤال تكمن خارج مسألة الطلب؛ فالمسألة ربما تتعلق بالثقل الموازن فالبضائع المستوردة إلى الصين ضخمة الحجم ولها خصوصيتها، أما صادراتها فغالية الثمن صغيرة الحجم. وما كان باستطاعة السفن العودة إلى الصين من دون ثقل موازن، وهذه وظيفة الآنية الخزفية (انظر شودهوري، ١٩٨٥م: ص ٥٣، عن هذا الموضوع). ومن الممكن تقصي حالة ميزان المدفوعات في الزمان والمكان من خلال التوزيع العالمي للخزف الصيني من عهود الأسر الحاكمة على اختلافها.

لكن هذا لم يكن حال إنتاج الحرير الذي برع فيه السنغ الجنوبيون. ومن اللافت مقارنة التقنيات والتنظيم في تربية دودة القز وغزل الحرير وحياكته بصناعات نسيجية

أخرى أكثر شيوعا في النظام العالمي السائد آنذاك – مثل المنسوجات الصوفية في أوروبا، والكتان (والقطن) في مصر وسورية، والقطن الناعم في الهند – ومن الصعب مقاومة تفسير يستند إلى مبدأ الحتمية التقنية عند ظاهرة تفسير التنويع في طبيعة التصنيع في هذه الأماكن. فإنتاج أي نوع من النسيج الطبيعي يحتاج إلى علاقة تعايش بين المزارعين والصناعيين، وبين المناطق الريفية والمدنية؛ وهذا أمر ثابت. ومع ذلك فإن التنوع في المادة الخام ذاتها يحدد موقع إنجاز العمل ومن يقوم بإنجازه.

ففي حال إنتاج الأقمشة الصوفية، يتنافس الإقبال على المراعي مع الأرض الزراعية فيزيح المزارعين الذين ينتقلون إلى معالجة الصوف – فنسبة كبيرة من النساء يمارسن الغزل، والرجال يمارسون عمليات النقع والصباغة والحياكة. وقد سمحت سهولة نقل الصوف في حالته الخام بالفصل بين مصانع الغزل ومصانع النسيج. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن الصوف الإنجليزي في القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر، كان ينسج في أنوال فلندرة.

أما القطن والكتان فيتبعان طريقا آخر، حيث تظل الأرض الزراعية تستخدم في الزراعة، ويتطلب المحصول جهدا كبيرا. زد على ذلك أن حماية التربة تحتاج إلى تدوير المحاصيل الليفية بالمحاصيل البقولية، وهذا يعني عدم وجود توزيع للعمل بين مزارعي القطن والكتان، والمزارعين العاديين وعدم وجود إزاحة للعمل من الأرض. ومن الممكن نقل المواد الخام لمعالجتها وتنظيفها بصورة أولية نظرا لضخامة حجمها قبل أن ترسل إلى الغزل والحياكة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك على الأغلب، منتجات ثانوية يمكن إخضاعها للمعالجة الصناعية في الموقع (من الممكن مثلا عصر بذور القطن للحصول على زيوتها) وهذا ما يؤدي إلى نسبة معينة من التصنيع الريفي.

أما إنتاج الحرير فيختلف اختلافا كبيرا (الشكل رقم ١٤)، فهو أكثر تعقيدا بكثير ويحتاج إلى عدد أكبر من العمال الريفيين بشكل يومي. والنتيجة الطبيعية هي المستوطنات "الزراعية – المدنية." ولم أستطع العثور على أية أوصاف لتقنية إنتاج الحرير في جنوب الصين في العصور الوسطى، لكنها على الأرجح لم تكن شديدة الاختلاف عما وصف بالتفصيل في كتاب سو So عن مقاطعة الحرير في جنوب الصين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ويؤكد سو (١٩٦٨م: ص ص ٨٦؛ ٨٧ للاقتباس) أنه في نظام التعايش المعقد الملاحظ في إنتاج الحرير (الشكل رقم ١٤) فإن عائلة الفلاح تشكل وحدة العمل الأساس.

> يبدأ الأب والابن في الأسرة في زرع الشتول في الأرض المستصلحة منذ أوائل يناير. وفي الشتاء التالي تقطع نباتات التوت الجديدة بارتفاع قدم تقريبا فوق الأرض وتغطى بالطين الخصب المأخوذ من أحواض السمك. في تلك الأثناء تقوم الأم وابنتها بشراء صفائح بيوض القز ومراقبة تفقيس البيوض. وفي الربيع التالي، تقطف البنت أوراق التوت الطازجة لتغذي بها يرقات دود القز الصغيرة. وتأكل هذه الديدان أوراق التوت بنهم، وتكبر بسرعة، وتتطلب المزيد من أوراق التوت يوما بعد يوم. أما الأب وابنه فيقومان بتنظيف فضلات الديدان يوميا ويعدان الديدان لفترات "نومها." وبعد خمس فترات من النوم أو الراحة، تكون الدودة الناضجة قد أحاطت نفسها بخيط من الحرير وشكلت شرنقة. بعدئذ تشترك الأسرة كلها في عملية لف خيوط الحرير على بكرات.

لاحظوا أن العملية تحتاج إلى عمل الرجال والنساء وتعاونهم على الدوام، ولاحظوا أيضا وجود خطر كامن وهو نفاذ كميات ورق التوت وعدم كفايته لسد حاجة الديدان التي يكبر حجمها باطراد.[٧] أضف إلى ذلك أن رعاية الديدان واستخراج خطوط الحرير يحتاج إلى لمسة حساسة رقيقة. ومن الضروري ضبط درجة الحرارة، ومراعاة الضوء الخافت، والحذر في لمس البيوض، والهدوء (ولاسيما في فترات النوم) من أجل فقس اليرقات الصغيرة ونموها. وحين تصبح الشرانق جاهزة يجب أن تغمس في الماء الحار، وبما أن الشعرة من الشرنقة الواحدة رقيقة جدا لا يمكن

لفها فإن من المهم جمع الألياف من أربع إلى ثماني عشرة شرنقة معا وتمريرها عبر حلقة ثم لفها على بكرة تدور دورانا بطيئا" (سو، ١٩٨٦م: ص ١٠١). وللحصول على خيط طويل، تضاف قطع جديدة إلى البكرة بدقة، لذلك فإن إنتاج خيط بشخن متجانس يحتاج إلى مهارة كبيرة. لذا كانت النساء هن اللواتي يقمن بهذا العمل المضني، ويؤدين دورا أهم في تربية دود القز من دور قريناتهن اللائي يمارسن إنتاج القماش الصوفي والقطني.

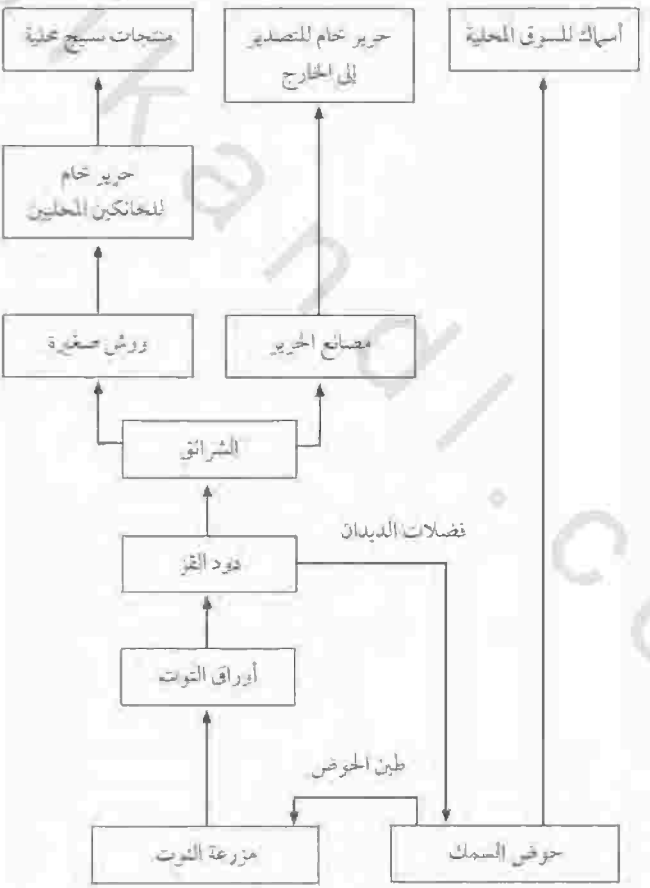

الشكل رقم (١٤). نظام إنتاج الحرير (بحسب سو).

ومن الواضح أن هذه العملية المعقدة الطويلة لم تنتقل بسهولة إلى المصانع، ولم تسمح باستخدام الأدوات التي تساعد على تسهيل العمل. فإذا كانت تقنية صناعة المنسوجات الصينية وراء إنتاج المنسوجات في أماكن أخرى فالسبب يرجع إلى متطلبات المادة الخام، لا إلى نقص في القدرة على الاختراع.

ممارسات العمل ومؤسساته
Business Practices and Institutions

لم يقتصر تقدم الصين التقني على الإنتاج وحسب، بل شمل أيضا جوانب الإبداع. فجميع المؤسسات الضرورية لتسهيل عمل رأسمالية الدولة ورأس المال الخاص كانت موجودة في مكانها في عهد أسرتي سنغ ويوآن. وهناك ثلاث مؤسسات رئيسية: نظام يحكم الإنتاج والتوزيع، نظام مالي وائتماني يسهل الاستثمارات والحسابات، ونظام ينظم الصادرات والواردات. وسوف نتناول كلا منها بالترتيب.

الإنتاج والتوزيع

يستهل كاتو Kato مناقشته لجمعية التجار (هانغ) في الصين بالملحوظة التالية: "من المعروف أن في الصين جمعيات للتجار تشبه إلى حد ما النقابات في أوروبا في العصور الوسطى، وتتشكل حول مبان تسمى هوي كوان "hui-kuan" (١٩٣٦م: ص ٤٥) ولها سابقات في عهد تانغ وسنغ (كاتو، ١٩٣٦م: ص ٤٦). وفي تلك الأيام، كانت كلمة *هانغ* تشير في الوقت ذاته إلى الجمعية والشارع الذي يضم "محلات تتعامل بنوع واحد من السلع أو تمارس التجارة عينها" (كاتو، ١٩٣٦م: ص٤٦)، وهناك شبه كبير بينها وبين أسواق (*بازارات*) الشرق الأوسط والنقابات في أوروبا في العصور الوسطى.

كان تنوع النقابات في الصين في العصور الوسطى يثير الإعجاب. لكن جيرنيه Gernet لا يذكر إلا عينات من تلك التي كانت في عاصمة سنغ الجنوبية هانغ تشو وهي تشمل الحرف التالية: تجار الأحجار الكريمة، والصاغة، وباعة الصمغ وتجار التحف والقطع الفنية، وباعة الحيوانات القشرية البحرية – والزيتون، والعسل، والزنجبيل، والأطباء، والعرافون، وصناع الأحذية، وأصحاب الحمامات، والزبالون. وكما كانت الحال في مدن العالم في العصور الوسطى، شملت العينات الصرافين الذين يتعاملون بالمعادن الثمينة، وكمبيالات تبادل الملح[٨] وأنواع الكمبيالات الأخرى. وقد كان هؤلاء يعرضون السلع الذهبية والفضية والنقود النحاسية مكدسة فوق مباسطهم". (جيرنيه، الترجمة الإنجليزية، ١٩٦٢م: ص ٨٧). وكما يذكر جيرنيه، فإن النقابات لم تكن تعنى بترتيب شؤونها الداخلية وحسب، بل كانت تمثل التجار أمام الحكومة مثلها مثل الجمعيات في الشرق الأوسط.

من الميزات الرئيسة لتشكيل الجمعيات التجارية أنها كانت تزود التجار والحرفيين بوسائل تنظيم علاقاتهم بالحكومة، فقد كانت السلطات تخاطب رؤساء الجمعيات حين تريد أن تطلب شيئا معينا، سواء أكان سلعة من المحلات أو حرفيين من الورش. وبذلك ضمن الوسطاء الرسميون الحصول على الأسعار والأجور المناسبة.

ويبدو كاتو أقل تفاؤلا، لكن ربما أكثر واقعية، حين يقول إن الحكومة كانت تدفع لقاء السلع التي تطلبها أسعارا أدنى من أسعار السوق، في حين أنها كانت ترفع أسعار البضائع التي تريد أن تفرض على التجار شراءها منها فوق أسعار السوق. وأرى أن الانتقال من طبقة التجار المستقلة التي وصفها جيرنيه إلى المزيد من السيطرة عليها واستغلالها من قبل الحكومة على النحو الذي وصفه كاتو يتزامن مع الانتقال من حكم سنغ إلى حكم يوآن. (الانتقال ذاته حدث في مصر بين العهد الفاطمي والعهد المملوكي، ولسبب مماثل وهو الحكم العسكري من قبل الغرباء).

ولابد من الاعتراف على أية حال باستحالة ظهور طبقة بورجوازية مستقلة وقوية في مجتمع لا يحظى فيه التجار بالاحترام مثل موظفي الحكومة، حيث تتولى حكومة مركزية وضع الشروط الخاصة بالمال والائتمان. وربما كان التجار وسطاء لا غنى عنهم في تحويل الفائض الزراعي إلى دخل حكومي يمكن التخلي عنه كما يدعى تشودهوري (١٩٨٥م: ص ١١)، أو أن النخبة لدى الحكومة اعتمدت على التجار في إقامة السوق، وفي جعل جباية الضرائب مركزية (شودهوري، ١٩٨٥م: ص ١٦)، وقد تعذرت فرص تكديس رأس المال بما يتعارض وآليات الحكومة أو في معزل عنها حين أصبحت العملة المتداولة هي العملة الورقية التي تدعمها الحكومة.

العملة الورقية والائتمان

أصدرت الحكومات في أوروبا والشرق الأوسط نقودا معدنية تتحدد قيمتها بحسب وزنها وتعتمد قيمتها التبادلية على معدلات مقبولة بين الذهب والفضة (وربما المعادن الرخيصة). أما في الصين، فكانت النقود النحاسية هي المفضلة، ولو أنها لم تكن سوى شكل واحد من أشكال العملة. صحيح أن الحكومة تستطيع أن تتحكم في قيمة النقود المعدنية الرسمية (من خلال إنقاص قيمة محتوياتها بزيادة نسبة المعادن الرخيصة) لكنها لا تستطيع السيطرة على قيمتها بشكل كامل. فباستطاعة التجار الذين يمارسون التجارة الخارجية تكديس ثرواتهم في أماكن أخرى على الدوام. وفي هذه الظروف ظهرت العملة الورقية في شكل (كمبيالات) أصدرها أصحاب التجارة النائية تسهيلا لأعمالهم.

أما في الصين، فكان الوضع مختلفا حيث كانت العملة الورقية أقرب إلى العملة الرسمية المتداولة عندنا في العصور الوسطى من سندات التبادل في أماكن أخرى. أما السبب فهو أنها تطورت من العمليات الحكومية لا من اتفاقيات التجار. وقد لخص إلفن (١٩٧٣م: ص ١٥٥) أوائل التطورات بالاعتماد على يانغ كما يلي:

يعود تاريخ سندات تحويل وتبادل النقود والسلع المعروفة إلى عهد تانغ، ولعل أقدمها كانت "تذاكر الطعام" للفرق المسلحة .... وفي القرن الثامن، طورت حكومة تانغ ما يسمى بنظام "النقد الطائر" على أساس تكامل تدفق المال بين الشمال والجنوب الناتج عن نظام الضرائب من جهة وعن تجارة الشاي من جهة أخرى. وكان بمقدور التجار أن يدفعوا المال في العاصمة مقابل شهادة من الحكومة تخول حاملها أن يقبض لقاءها مبلغا مساويا لقيمتها حين إبرازها في أي مقر للخزانة الحكومية في أية منطقة من البلاد ... أما أسرة سنغ فكانت تتبع نظاما مشابها في الأصل تحت مسمى "مال المصلحة"

أما الجماعة التي وجدت مصلحتها في هذه الطريقة فكانت جماعة التجار الذين أصبحوا في عهد أسرة سنغ ذوي قوة وسطوة. وكانت المشكلة الوحيدة هي انتقال المال في جهة واحدة فقط — أي من العاصمة إلى الأقاليم.

أدخلت العملة الورقية في سشوان Szechuan في بداية القرن الحادي عشر لحل مشكلة في التبادل مختلفة اختلافا كليا، وتمكنت في النهاية من إيجاد حل لها (يانغ، ١٩٥٢م: ص ص ١٥٦–١٥٧). في أول الأمر، قامت جماعات من التجار بطباعة ودعم عملاتها الورقية الخاصة، لكن هذا فتح الباب على مصراعيه أمام التزوير. وحاولت الحكومة في بداية الأمر منع الاحتيال، ثم قررت طباعة عملتها الخاصة. فاحتكار الحكومة للمال، الذي بدأ بين عام ١٠٠٠ و ١٤٠٠م، لم يزود التجار بوسيلة ملائمة للتبادل وحسب، لكنه أعطى ربحا سليما للحكومة (يانغ، ١٩٥٢م: ص ١٥٩):

كانت أوراق العملة الحكومية في البداية، مثلها مثل عملة التجار الورقية التي حلت محلها، تصدر لقاء مبالغ من المال يودعها أفراد الشعب ... فلكي تصبح مثل العملة الورقية التي نعرضها اليوم، كان لا بد من حدوث بعض التطورات الأخرى. إذ كان على الحكومة إصدار الأوراق المالية مباشرة ... دون انتظار طلب الشعب ... وكانت صلاحيتها غير محدودة بوقت معين، وكان من الضروري إقامة احتياطي من النقد يمثل نسبة من القيمة ... ويبدو أن ذلك كله حدث بسرعة كبيرة .

فقد تم اعتماد العملة الورقية في شمال الصين في نهاية القرن الحادي عشر، كما دخلت الاستعمال العام في الشين وجنوبي سنغ في القرن الثاني عشر، مع أنها كانت تستعمل جنبا إلى جنب مع النقود المعدنية.

ولقد تبنى الغزاة المغول النظام (صنع المال!) بنشاط، لكنهم قطعوا في ذلك الاتجاه شوطا آخر. فلكي تضمن الحكومة قيمة عملتها الورقية، منعت التعامل بالفضة والذهب في العمليات التجارية. وفي عام ١٢٨٠م لم يعد يقبل في التجارة سوى العملة الورقية. "لم يعد ممكنا تحويل العملة الورقية إلى ذهب أو فضة إلا لاستخدامها في الصناعة؛ ولم تعد [المعادن الثمينة] قابلة للتداول (يانغ، ١٩٥٢م: ص ص ٦٣-٦٤).

ومما يثبت نجاح يوان إلى حد كبير في فرض هذه السياسة شهادة الزوار الأجانب. ففي نهاية القرن الثالث عشر، كتب ماركو بولو أن العملة العادية في الصين كانت قطعة من الورق القطني تحمل خاتم مانغو. وكان على التجار الأجانب استبدال ما لديهم من الذهب والفضة بتلك العملة. وقد ظل النظام ساريا في عهد المغول. ويخبر بلدوتشي بيغولوتي (ترجمة يول Yule *الصين والطريق إليها Cathay and the Way Thither*، الجزء الثاني، ١٩٧٣م: ص ٢٩٤) التجار الإيطاليين الذين يقرؤون دليله الذي ألفه في أوائل القرن الرابع عشر، بأن "حاكم الصين يأخذ الفضة منكم ليودعها في خزانته، ويعطيكم ورقا صغيرا، يحمل خاتم الحاكم، يسمى *باليشي balishi*، وجميع الناس يقبلونها حين تشترون الحرير ...إلخ".[٩]

وهذا ما يؤكده ابن بطوطة الذي كتب في الأربعينيات من القرن الرابع عشر يقول (١٩٢٩م ترجمة: ص ٢٨٣) "إنه لم يكن يسمح للأجانب باستعمال الذهب والفضة في التجارة، بل يستعملون قطعا من الورق حجم الواحدة منها بحجم الكف، تحمل خاتم السلطان .... فإذا نزل المرء إلى السوق ومعه درهم أو دينار فضي وأراد شراء شيء، ما قبله منه أحد". وبحسب رواية ابن بطوطة (ترجمة عام ١٩٢٩م: ص ٢٨٦) فإن التجار والرحالة المسلمين لم يلمسوا النقود على الإطلاق.

حين يدخل تاجر مسلم مدينة صينية، يخير بين الإقامة مع تاجر محدد من التجار المسلمين المقيمين في المدينة، أو الإقامة في أحد الفنادق. فإذا اختار الإقامة مع التاجر، أخذ ماله وأودع في عهدة التاجر

المقيم، وهذا يسدد منه كل التكاليف بكل ذمة وأمانة. وحين يرغب الزائر في الرحيل، أحصي ما تبقى من ماله، فإذا وُجد فيه نقص وجب على التاجر المقيم تعويضه. أما إذا اختار الزائر الإقامة في أحد الفنادق، فإنه يودع متاعه في عهدة صاحب الفندق .... الذي يشتري له كل ما يرغب ويقدم له الحساب.

كان لاستخدام العملة الورقية العديد من النتائج المهمة (الائتمان الشامل) والإصرار على استخدامها حتى من قبل التجار الأجانب. أولا، إن استعمال العملة الورقية أنعش النمو الاقتصادي من خلال زيادة سرعة المال، (بالنسبة إلى الصين، انظر إلفن، ١٩٧٣م: ص ١٤٦ ؛ أما بالنسبة إلى أوروبا فانظر جولد ستون Goldstone ١٩٨٤م). ثانيا، إن طلب الحكومة إلى المواطنين استعمال العملة ذاتها جعلها قادرة على تنظيم أسعار تبادل العملات، فأصبحت بذلك وسيطا لا بد منه بين التجار المحليين والأجانب.

السيطرة على التجارة البحرية الخارجية

استمرت التجارة البرية في العصور التي نحن بصددها، وانحصرت في أيدي التجار المسلمين والإيغور Uighur. أما التجارة البحرية فكان لها شأن آخر. فالسفن الأجنبية كانت ترسو في موانئ محددة ليتسنى للحكومة مراقبتها والسيطرة عليها. وكان أولها ميناء كانتون (وقد ورد ذكره في الوثائق العربية باسم خانغو)، الذي بدأ استخدامه منذ عهد تانغ، وكان دوما تقريبا أهم الموانئ على الإطلاق. فحتى أيام تانغ، وقبل أن تحل العملة الورقية محل المعدنية، دأب الصينيون على مراقبة زوار ذلك المرفأ مراقبة شديدة. ويصف سليمان التاجر (ترجمة فيراند، ١٩٢٢م: ص ٥٤) الرسو في كانتون في منصف القرن التاسع قائلا:

حين يصل البحارة إلى الصين، يتسلم الصينيون بضائعهم ويحتجزونها في مخازن، ويتولون حمايتها لستة أشهر من وصولها حتى وصول آخر سفينة في موسم الرياح الموسمية ذاك. ويفرض الصينيون رسوما جمركية تصل إلى ٣٠٪ (من البضائع) على جميع البضائع المستوردة وتعيد ما تبقى إلى صاحبها.

ولا يسعنا سوى الافتراض بأن البضائع المصادرة كانت تدخل في آن معا الاقتصاد الوطني للإمبراطور والتجارة المربحة لموظفي الجمارك. وحسبنا ما ذكرناه عن الفارق بين التجارة "الخاصة" و"الإتاوة" ! لكن لا بد لنا من الاعتراف بأن السفن الصينية كانت تخرج أيضا إلى البحار في تلك الفترة. وتؤكد الوثائق العربية ظهورها في موانئ صيراف والبصرة وعمان، وهذا يعني أنه كان على الصينيين، وسعيا لتحقيق مبدأ المعاملة بالمثل، أن يحسنوا معاملة الأجانب.

في عهد سنغ الجنوبية ويوآن بعدها، بدأ ميناءان من موانئ المعاهدات في منافسة كانتون وهما الميناء الذي كان يخدم هانغ شو (كينساي Kinsai)عاصمة سنغ الجنوبية[١٠] التي كانت يكل المقاييس أكبر مدينة في العالم، وميناء تشوآن تشو Ch'uan-chou في فوكين Fukien) وهي المعروفة لدى العرب والإيطاليين باسم زيتون، والتي وصفها ماركو بولو وابن بطوطة كلاهما بأنها أعظم ميناء في العالم.[١١]

ومن حسن الطالع أن لدينا وثيقتين لا وثيقة واحدة عن رجلين صينيين (أحدهما مسلم الأصل) كانا في أوائل القرن الثالث عشر وأواخره مشرفين على السفن التجارية الأجنبية التي ترسو في زيتون (تشوآن تشو) في إقليم فوكين. وتعطينا هاتان الوثيقتان صورة مفصلة عن التجارة – بما في ذلك البلد الأصلي للسفن، وحمولتها، وكيفية فرض الضرائب على بضائعها، ومراقبتها.

أما الوثيقة الأولى – تشو فان تشي Chu – fan - chi فكتبها تشاو جو كوا Chau Ju-Kua عام ١٢٢٥م – وهو المشرف على النقل التجاري البحري في إقليم فوكين. ولسوء الحظ فإن عمله يشمل مواد من مصدر يعود إلى عام ١١٧٨م (مقدمة المترجمين هيرث وروكهيل ١٩١١م) بشكل يتعذر معه التعامل معها على أنها وصف دقيق لأوائل القرن الثالث عشر. وتحاول الوثيقة وصف أراضي البرابرة، وتعرف المنتجات التي أدخلوها معهم إلى الصين. لذلك، فهي تسمح لنا بمعرفة المناطق الغريبة التي كانت

معروفة للصين في القرن الثالث عشر، وبالتعرف على كثير من السلع التي شملتها التجارة الخارجية. وليس بوسع أي باحث في تجارة آسيا في القرن الثالث عشر إغفال هذا المصدر الخصب، رغم أنه في الغالب بعيد عن الدقة ومصدر إرباك أحيانا.[١٢]

أما بالنسبة إلى غايتنا، فنرى أن المصدر الثاني أكثر لفتا للانتباه على اعتبار أنه يعطينا تفاصيل التعامل مع التجار الأجانب. فقد كان بو شوكنغ P'u Shoukeng، وهو المشرف على مكتب السفن التجارية في ميناء تشوآن تشو Ch'uan-chou (زيتون) آخر موظف لدى حكومة سنغ يشغل تلك الوظيفة، وقد تعامل مع الغزاة المغول عام ١٢٨٠م (انظر الترجمة الإنجليزية عن اليابانية التي أعدها كوابارا Kuwabara ١٩٢٨ و١٩٣٥م). أما كنيته بو P'u (أي أبو) فتدل على أنه من أحفاد أعضاء الجاليات المقيمة في تاشيه Ta-shih[١٣] في الموانئ الصينية (كوابارا، ١٩٣٥م: ص ص ٢-٣)، وكان رجلا واسع الثراء بفضل وظيفته. ويقول كوابارا (١٩٣٥م: ص ص ٣٦-٣٧):

> من *التانغيرا T'angera* حين تدخل السفن التجارية الأجنبية ميناء صينيا، يتوجب على التجار دفع رسوم جمركية وتقديم الهدايا إلى الحكومة من البضائع الأجنبية ... وبالإضافة إلى هذه الهدايا، كان عليهم رشوة الموظفين المحليين بمن فيهم المراقب بحجة عرض بعض العينات ... وكانت الحكومة ترسل عددا من الموظفين لفحص الحمولات ... وبعد المعاينة، يقيم التجار مأدبة للترويح عن الموظفين، ويقدمون إليهم هدايا أخرى ... ويمكن أن نسمي هذا كله مقدمة لمتطلبات بقية الموظفين الصينيين. وقد يجبر بعض الجشعين التجار على بيع بضائعهم بسعر بخس أدنى من سعر السوق، لكي يحققوا مزيدا من الربح عند بيعها مرة أخرى.

وحسبنا ما ذكرناه عن الفصل بين التجارة العامة والخاصة. فقد كان من السهل أن تصيب الثراء إذا كنت مراقبا للتجارة البحرية! لكن الحصول على هذه الوظيفة المغرية لم يكن سهلا. فالمدعو بو شوكنغ لم يكن مجرد رجل عينته الحكومة، بل هو مدين بمركزه هذا إلى المنجزات التي تحققها السفن بفضل توجيهاته والتي أدت إلى القضاء على القراصنة في الميناء. ويشير هذا إلى ظهور قوى بديلة (أسياد الحرب في البر والبحر) في

أعقاب الانحدار الذي أصاب سنغ الجنوبية. لكن بوشوكنغ استخدم قوته البحرية في دعم المغول حين غزوا أراضي سنغ الجنوبية، ومكافأة على تعاونه، تم تكريمه وتعيينه كبير القادة العسكريين في الإقليم (كوبارا، ١٩٣٥م: ص ص ٣٨-٤٠).

ولم تكن حالة بوشوكنغ حالة فردية بأية حال من الأحوال. فالمجتمعات الإسلامية كانت تتمتع بالقوة في دولة يوآن (تذكروا في الفصل الخامس وصف ماركو بولو للحاكم المسلم أحمد في خانبلك - بكين). ويأتي ذكر الأحياء الكاملة التي يسكنون فيها في كل أوصاف الموانئ في الصين. ولكي نعطي فكرة عن تنظيم المدن التجارية في الصين في العصور الوسطى، سنلقي نظرة على هانغ تشو.[١٤] وليس ثمة مناقشة مجردة يمكن أن تعطي فكرة واضحة عن المنجزات الهائلة التي حققتها الصين في القرن الثالث عشر مثل الصورة التي رسمها جيرنيه لهذه المدينة التي يبلغ عدد سكانها مليون نسمة والتي كانت أعظم مدن العالم إلى أن حلت محلها لندن في القرن التاسع عشر.

هانغ تشو في القرن الثالث عشر
Hang Chow in the Thirteenth Century

بنيت مدينة هانغ تشو بين شاطئي بحيرة صناعية عظيمة (البحيرة الغربية) وضفاف نهر تشي Che الذي يصب في البحر، وتتراوح مساحتها مع ضواحيها بين سبع وثمانية أميال مربعة، ويحيط بها سور فيه "خمس بوابات تتخللها قنوات المياه وثلاث عشرة بوابة هائلة تنتهي عندها الطرق الرئيسة" (جيرنيه، ١٩٦٢م: ص ٢٦). وفي القرن الثالث عشر كانت منطقة الضواحي خارج الأسوار أشد كثافة من المدينة المسورة ذاتها. أما المدينة التي كانت تكيف محور الأجزاء الأربعة (وتيلي، ١٩٧١م) لموقعها المستطيل، فقد خططت بحيث يعبر الطريق الإمبراطوري الرئيس المدينة من الشمال إلى الجنوب في حين أن الشوارع الباقية تتقاطع معه بزوايا قائمة (جيرنيه، ١٩٦٢م: ص ٢٧).

أما داخل المساحة المبنية، فتتباين الكثافة المعمارية بشكل كبير. فقصر الإمبراطور يقوم في منطقة المرتفع الجنوبية التي تجتمع حولها أحياء المترفين وكبار الموظفين "والتجار الذين جمعوا ثرواتهم من التجارة البحرية" (جيرنيه، ١٩٦٢م: ص ٣٢). أما مساكن الفقراء فكانت نقيض ذلك. فالفقراء كانوا يتزاحمون في مبان ضيقة متلاصقة ترتفع من ثلاثة إلى خمسة أدوار وتحتل الورش أو المحلات الأدوار الأرضية منها. أما كتل المباني المتراصة فتتخللها أزقة ضيقة، وممرات، ونظام إطفاء الحرائق الذي أعد لاحتواء الحرائق المتكررة في تلك الأماكن لصعوبة الوصول إليها. وفي هذه الأزقة، كان لا بد من حمل كل البضائع باليد، أما في الطريق الإمبراطوري المرصوف، الذي يبلغ طوله ثلاثة أميال وعرضه ١٨٠ قدما (!) ففيه عربات تجرها الجياد الصغيرة أو الرجال (جيرنت: ١٩٦٢م: ص ص ٤٠-٤١). وكانت القنوات تلعب دورا أساسا في النقل، مثلها مثل مدينة البندقية، من القناة الكبيرة التي تحمل البضائع النائية إلى القنوات الصغيرة المحلية التي تجري بين الأحياء.

وبالإضافة إلى سوق السمك القريب من البحيرة وسوق الجملة في ظاهر المدينة، ضمت المدينة عشر أسواق على الأقل، وعددا كبيرا من التجار الموسرين الذين يستقبلون ضيوفهم في مقاهي المدينة ومطاعمها (حيث تعتمد الأرقام في طلب الطعام من بين مئات الخيارات، وهو تقليد حافظت عليه الصين حتى يومنا هذا) أو في قوارب تستأجر مع موسيقيين تجوب بهم أنحاء البحيرة الغربية (جيرنيه، ١٩٦٢م: ص ص ٥١-٥٥). وبالنظر إلى التوسع الجديد في التجارة الدولية، فإن كثيرا من التجار الموسرين وأصحاب السفن كانوا من خارج المدينة، إما من كانتون أو من منطقة يانغ تسي Yangtse. ويرى جيرنيه (١٩٦٢م: ص ٨٢) أن وجودهم كان يعكس "بداية نشوء سوق وطنية" في مرحلتها الجنينية.

لقد تطورت تلك البداية مع التوحيد تحت أسرة يوآن حتى أصبحت نظاما متكاملا يوحد الأقاليم الشمالية والجنوبية ويصل محاور البر (في آسيا الوسطى) مع البحر

(عبر المحيط الهندي). وكان أصحاب السفن والتجار الصينيون يتعاملون مع نظائرهم من الأجانب المقيمين ومعظمهم من المسلمين الذين خصص لهم حي كامل في المدينة. وفي مطلع القرن الرابع عشر، كبرت المدينة أكثر فأكثر نتيجة لهذا التمازج من الخارج.

وبحسب رواية ابن بطوطة (١٩٢٩م: ص ص ٢٩٣-٢٩٧)، الذي زار هانغ تشو في الثلاثينيات من القرن الرابع عشر، كانت المدينة آنذاك "أكبر المدن على سطح الأرض." ويذكر أن التجول في المدن الست التي تتألف منها استغرق أياما عدة، وأن لكل مدينة سورها الخاص، بالإضافة إلى سور آخر يحيط بالمدن الست.

> أما المدينة الأولى (ومن الواضح أنها الحلقة الخارجية) فهي الأحياء التي يسكن فيها حراس المدينة وقائدهم – ويبلغ عددهم اثني عشر ألفا. ودخلنا المدينة الثانية من بوابة اليهود، حيث يعيش اليهود والمسيحيون وعبدة الشمس من الترك الزرادشتيين .... وفي اليوم الثالث دخلنا المدينة الثالثة حيث يسكن المسلمون. ومدينتهم جميلة وأسواقها منظمة كما في البلدان الإسلامية؛ وعندهم مساجد فيها مؤذنون سمعناهم يرفعون أذان الظهر حين دخلناها ... وعدد المسلمين في المدينة كبير جدا ... وهناك مدينة رابعة هي مقر الحكومة – ولا يسكنها سوى عبيد السلطان وخدمه .... وفي اليوم التالي، دخلنا أكبر المدن، وهي المدينة الخامسة التي يسكنها عامة الصينيين؛ وأسواقها جيدة وفيها فنانون مهرة ... وفي اليوم التالي عبرنا *بوابة الملاح* إلى المدينة السادسة التي تقع على ضفاف النهر الكبير، ويسكنها البحارة، وصيادو الأسماك، والنجارون، والجلفاطون بالإضافة إلى النبالين والجنود المشاة ....

ويصعب على المرء أن يصدق كيف أن مدينة عظيمة مثل هذه لم تصبح مركزا للنظام العالمي – واليوم يقرب عدد سكان هانغ تشو من عدد سكانها في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، لكنها الآن ليست سوى عاصمة إقليمية لا قيمة لها بالمقارنة مع بكين وشنغهاي.

ومما أسهم في حالة الركود التي أصابتها انسحاب أسرة منغ الجزئي من ذلك النظام بعد عام ١٣٦٨م وتخليهم التام عن التجارة البحرية بعد عام ١٤٣٣م. وقد

تسلم المنغ زمام السلطة في عام ١٣٨٦م، لكن بذور ثورتهم على أسرة يوآن تعود إلى ما قبل منتصف القرن الرابع عشر. وعلينا أن نتذكر من الفصل الخامس أن وباء الطاعون ظهر أولا في الصين، وأنه أضعف قدرة حكام المغول على الاستمرار في توسعهم الاستعماري. ومن اللافت للنظر أن تشو يوآن تشانغ Chu Yuan-Chang، وهو أحد مؤسسي أسرة منغ فقد والديه واثنين من إخوته عام ١٣٤٤م في إحدى هجمات الوباء الذي ربما كان الطاعون. والتاريخ واضح أكثر فيما يخص المجاعات التي تبعث الوباء، وهذه الأحداث زادت دون شك من حدة الثورة على حكام المغول الذين كانوا في أعين العامة طغاة فاسدين (تشان Chan، ١٩٨٢م: ص ص ٦–٧). وكان لاستعادة الصينيين حكم أنفسهم بأنفسهم تحت أسرة منغ نتائج عدة، منها الانسحاب من جميع الاتصالات الخارجية.

أسباب انسحاب الصين
Why China Withdrew

رأينا فيما سبق أن الباحثين فكروا كثيرا في أسباب انسحاب أسرة منغ، وأن تفسيراتهم تراوحت بين الأسباب الأيديولوجية والدينية (بدرجة أقل) والأسباب الاجتماعية الطبقية. أما مؤيدو الاحتمال الأول فيؤكدون أهمية المبادئ الكونفوشية التي تزدري الصراعات الدنيوية والمكاسب التجارية والصناعية، وتضع "المثل الأخلاقية" فوق الحماية القانونية للممتلكات. ويكمل مؤرخو المؤسسات هذا التفسير بتأكيدهم لوجود انقسام اجتماعي عند النخبة من الصينيين إلى طبقة البيروقراطيين أو الماندرين من جهة، وهي الطبقة التي تهيمن على الجهاز الحكومي ولا تتعاطى الأعمال التجارية، وطبقة التجار الموسرين من الجهة الأخرى التي لا يمكنها الوصول إلى قوة الحكومة. لذلك لم يكن بوسع هؤلاء، على عكس أقرانهم الأوروبيين، استخدام

السلطة لدفع مصالحهم نحو الأمام، لكنهم كانوا عرضة لنكسات بين حين وآخر ناشئة عن نزوات الحكام، والتي كانت تضعف مكانتهم في المجتمع المدني. وكلا التفسيرين يضعف التغيير، وهذا ينال من مصداقيتهما في شرح دورات النشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية مما سبق وصفه.

ولكي نفسر التغيير، لا بد من وجود العديد من التقلبات التي حدثت بمرور الوقت في هيمنة الكونفوشية على الخيال الصيني أو في قدرة المندرين على ترجمة أيديولوجيتها إلى واقع عملي. صحيح أنه كانت هناك درجة من التذبذب في كلتا الحالتين، لكنها لم تكن كافية لإحداث كل هذا الفارق. ولا يمكنها أن تفسر إحلال التجارة الخاصة في عهد السنغ الجنوبية محل التجارة العامة (أو تجارة الإتاوة) مع أنها قادرة على إعطاء تفسير جزئي لدعم التجارة والصناعة في عهد أسرة يوآن. وهذا ما يعطينا إشارة جزئية.

على الرغم من انقضاء أكثر من قرن على حكم المغول، والاحترام الواضح الذي أبداه الغزاة المغول للثقافة الصينية المتقدمة (وهو ما عبروا عنه بطرائق ملموسة من خلال اعتناقهم الدين، واستخدامهم الجهاز الإداري المحلي)، ظل المغول أولا وأخيرا قوة دخيلة على البلاد. فأسرة يوآن لم تخترع نظم التجارة الخاصة ونظم الأموال الحكومية التي أدت في نهاية القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر إلى توسع الصناعة المحلية والتجارة البحرية الخارجية. لكنها تبنت ووسعت الأنماط التي كانت من قبل جزءا من موقف الصين إبان حكم أسرة سنغ من النظام العالمي (شورمان Schurmann، ١٩٥٦م: أماكن متفرقة) هذه الأنماط التي كانت موجودة مسبقا أصبحت سمة مميزة لحكم المغول ولذلك كانت موضع ريبة وشك من قبل أسرة منغ التي أعادت إلى الصين استقلالها.

ولكي ينأى السنغ بأنفسهم عن أسلافهم المغول الذين أباحوا "دون حياء" التجارة وأطلقوا لها الحبل على الغارب، سعوا إلى إعادة ترسيخ رموز المصداقية من الماضي التي تستطيع تجسيد السمة الصينية للنظام الجديد وتضفي عليه الصبغة الشرعية.

فالولع بجمع المال من جهة، والشكل القديم من تجارة الإتاوة من جهة أخرى كانا رمزين من الرموز التي تزدريها الكونفوشية كما سنرى فيما بعد.[١٥]

على الرغم من تدهور التجارة البحرية لم يكن هذا على ما يبدو نتيجة لأي تغير مفاجئ في السياسة خلال المرحلة الأولى من حكم المنغ (١٣٨٦-١٤٠٣م). فالثغرة المؤقتة يمكن أن تعزى بسهولة إلى الأعباء الكثيرة التي ألقيت على عاتق الأسرة الجديدة التي اضطرت إلى تشديد قبضتها على مساحة شاسعة من أرض تعرضت لتوها لمصائب جمة خلفتها الأوبئة وحروب ضروس (ولو كانت مظفرة) على الحكام المغول، والاضطرابات الواسعة التي ارتبطت بهاتين القوتين المنفصلتين. وليس من الضروري البحث عن إجابات تتعلق بالسياسة حول أسباب منع التجارة في أوائل عهد أسرة منغ. ففي هذه المرحلة، وهي الأولى من حكم المنغ، كانت هناك أسباب حقيقية، وليست رمزية، لتدهور النقل البحري. وقد سهلت هذه التغييرات بالفعل ثورتهم.

وباء الطاعون في الصين

من الأسئلة التي تستحق البحث السؤال عما إذا كان السبب في انتشار الأوبئة التي فتكت بأجزاء واسعة من الصين بين ١٣٥٠ و١٣٦٩م هو الطاعون ذاته الذي كان في الوقت ذاته يفتك بشعوب آسيا الوسطى وبلدان البحر الأبيض المتوسط، أو نوع آخر من الأمراض. (انظر الشكل رقم ٧ الذي يبين التوافق بين الطرق التجارية ومسار انتشار الوباء). لكن وليم مكنيل يرى أن من المستبعد تماما أن يتفشى الطاعون في الصين أيضا في تلك السنوات. ويحتوي الملحق لكتاب مكنيل "الأوبئة والشعوب Plagues and Peoples (١٩٧٦م: ص ص ٢٥٩–٢٦٩) على قائمة بجميع المراجع التي استطاع جوزيف تشا Joseph Cha العثور عليها حول الأوبئة في الصين بين ٢٤٣ ق.م. و١٩١١ م بسنوات حدوثها وأماكنها. ففي العصور الوسطى فترة مطولة واحدة حدثت فيها نسبة وفيات عالية بسبب الأوبئة في عدد كبير من الأماكن، وهي القرن الرابع عشر.

فإذا كانت معطيات تشا دقيقة وكاملة نسبيا، فإن هوبي Hopei كانت على ما يبدو في القرن الرابع عشر مركز العدوى للمرة الأولى في مئات السنين على اعتبار أن الأوبئة ورد ذكرها هناك في الأعوام ١٣١٣، و١٣٢١، و١٣٢٣، و١٣٣١م. وفي السنة الأخيرة تفيد الإحصاءات بأن تسعة أعشار سكان هوبي لقوا حتفهم، مما يشير إلى أن نوعا جديدا تماما من العدوى دخل الصين. وفي غضون خمس عشرة سنة من الخسارة البشرية المريعة التي حدثت في هوبي (أي في عام ١٣٤٥-١٣٤٦م) ظهرت الأوبئة في فوكين (حيث ميناء زيتون) وفي شانتونغ Chantung الساحلية إلى الشمال من فوكين. وبين عامي ١٣٥١-١٣٥٢م وردت أخبار عن تفشي الأوبئة في شانسي Shansi وهوبي، وكيانغ سي Kiangsi، وفي عام ١٣٥٣م في هوبه Hopeh، وكيانغ سي، وشانسي، وهونان Hunan، وكوانغ تونغ Kuangtung، وكوانغ سي Kwangsi، وفي عام ١٣٥٦م في هونان، وفي ١٣٥٧م في شانتونغ، وفي ١٣٥٨م في شانسي وهوبي، وفي ١٣٥٩م في شانسي، وشانتونغ، وكوانغ تونغ، في ١٣٦٠م في تشكيانغ Chekiang، وكيانسو Kiansu، وأنهوي Anhui، وفي ١٣٦٢م في تشكيانغ، وفي ١٣٦٩م في فوكين من جديد حيث تكدست الجثث في الطرقات. وبعد ذلك التاريخ انحسرت حدة الأوبئة إلى حد ما، وليس ثمة دليل على تفشيها في مناطق جديدة.

وبناء على هذا الدليل، يفترض مكنيل أن فرسان المغول جلبوا الوباء إلى هوبي (١٩٧٦م: ص ١٤٣) ومنها تفشى إلى سائر أنحاء الصين ولاسيما في جنوب نهر يانغ تسي.[١٦] وبعد هذا الوهن الذي أصاب المغول، لم يعودوا قادرين على الاحتفاظ بأسرة يوآن وأجبروا على العودة إلى منغوليا وآسيا الوسطى تاركين الصين المحطمة إلى أسرة منغ التي أعقبتهم على الحكم عام ١٣٦٨م.

حين سعى المنغ إلى بناء القاعدة الاقتصادية حول بكين وجهوا انتباههم من جديد إلى شمال الصين لأسباب عدة بعضها رمزي (كانت بكين دوما عاصمة الصين

"الحقيقية") وبعضها عملي (كانت الظروف في الجنوب سيئة على نحو خاص). ونذكّر بأن اقتصاد بكين الخارجي كان مرتبطا على الدوام بحالة المواصلات عبر آسيا، لكن آسيا الوسطى ظلت في أيدي المغول، ثم خضعت في مطلع القرن الخامس عشر إلى حكم تيمورلنك. أما الاتصال البري من شمال الصين بأوروبا والذي تقلص بشكل حاد في منتصف القرن الرابع عشر، فقد انقطع بشكل كامل.

عودة إلى أسباب انسحاب الصين

خلال العقود الأولى من القرن الخامس عشر، وبعد استتباب الأمن والنظام وبدء انحسار آثار الطاعون، سعت الصين من جديد إلى بسط قوتها. ولما كان المغول يسيطرون على الطريق البري، لم يجد المنغ سوى الطريق البحري يتجهون صوبه. وفي ذلك الوقت استأنف الصينيون توسعهم البحري، واستثمروا مواردهم في السفن الجديدة بشكل مكثف. لكن التجارة لم تكن فيما يبدو الهدف الوحيد، ولا حتى الهدف الرئيس، من توسعة القوى البحرية الصينية، فقد كان هناك هدفان آخران الأول رمزي والثاني عسكري وكلاهما يسعى نحو زيادة قوة الصين في العالم.

مما لا شك فيه أن السفن استعملت من أجل تعزيز قدرة الصين الرمزية آنذاك، ولم يكن الهدف من الرحلات العظيمة التي قامت بها "سفن الكنز" بقيادة الأميرال تشنغ هدفا تجاريا (وفي كل منها طاقم من ٥٠٠ بحار بحسب رواية لو Lo ١٩٥٨م: ص ١٥١)، مع أن بعض مؤيدي البلاط كانوا يأملون في أن تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري. لكن عرض القوة هذا الذي تم في جميع أنحاء المحيط الهندي خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن الخامس عشر كان يهدف إلى إيصال رسالة إلى "البلدان البربرية" بأن الصين استأنفت مكانتها الصحيحة بين الأمم – وأنها أصبحت من جديد "المملكة الوسطى" في العالم. وبعد أن تم لها ذلك، عادت سفنها إلى الوطن انتظارا للولاء (وبعض "تجارة الإتاوة").

لكن تلك النتيجة لم تصبح حقيقة واقعة، وهذا ما نلمسه من الهدف البحري الثاني وهو الغزو العسكري. ففي عام ١٤٠٧م أقدم المنغ على غزو أقليم أنام Annam واستولوا عليه مستخدمين سفنهم الجبارة. لكن أسطولهم مني بالهزيمة هناك عام ١٤٢٠م، وهذا ما اعتبر إشارة إلى "بدء سلسلة من النكسات أدت في نهاية الأمر إلى إخلاء تونكين عام ١٤٢٨م" (لو، ١٩٥٨م: ص ص ١٥١-١٥٢). كان على الصينيين الاختيار بين تقوية قواتهم البحرية لإحراز نصر حاسم أو التقهقر. لكن المصاعب الاقتصادية التي حلت بالبلاد أجبرتهم على اختيار البديل الثاني.

وبحلول منتصف القرن الخامس عشر، واجه المنغ أزمة اقتصادية خانقة (لو، ١٩٥٨م: ص ١٥٥)؛ إذ تراجعت الواردات واهتزت قوة العملة، ولم يعد هناك من المال ما يكفي للإنفاق على أسطول قوي. كما بدأ القراصنة (ومعظمهم يابانيون) في مضايقة السفن الصينية، وتراجعت تجارة الإتاوة مع تراجع عدد الدول المشاركة. ويذكر لو (١٩٥٨م: ص ص ١٥٧-١٥٨):

> أن أعراض التدهور البحري كانت ظاهرة للعيان. ففي السياسة الخارجية وفي الرؤية الاستراتيجية، حدث تغير من الهجوم إلى الدفاع، ومن التقدم إلى الانسحاب. لقد ظهرت السمات التوسعية للمنغ في أول عهدهم قوية واضحة في رحلات "سفن الكنز" وفي الحملة المظفرة على أنام ... لكن هذه السياسة الاستراتيجية تغيرت فيما بعد. فقد تم سحب القواعد المتقدمة من فوكين .... عام ١٣٤٦م: ص ٤٩) ومن قاعدة شن تشيا من Shen-chia-men عام ١٤٥٢م ... وتوقف إرسال السفن الحربية إلى البحار لتقوم بأعمال الدورية، وظلت راسية في الموانئ حيث أصابها التلف بسبب الإهمال.

في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، تم تفكيك أكثر من نصف السفن الموجودة في بحرية منغ، ولم تبن أية سفن جديدة بعد ذلك (لو ١٩٥٨م: ص ١٥٨). لذلك فإن لو صريح في إلقائه اللوم في انسحاب بحرية منغ الغامض من المحيط الهندي على الانهيار الاقتصادي الواضح الذي عانت منه الصين في منتصف القرن الخامس عشر.

الانهيار الاقتصادي في الصين
China's Economic Collapse

لو صحت آراء لو، لكان السؤال الحقيقي عن سبب الانهيار الاقتصادي الذي أصابها في القرن الخامس عشر وأجبرها على إلغاء قواتها البحرية وليس عن سبب انسحاب الصين من البحر. لكن مؤرخي تاريخ الصين، حتى حين يستبعدون التفسير القائم على "تغير الفلسفة" ويبحثون في العوامل الاقتصادية، يتمسكون بالبحث أولا في الأسباب الداخلية – وهم يشيرون إلى الفساد المستشري، والأحزاب السياسية، و"سوء الحكم" وتعاظم الفجوة بين الواردات والنفقات تحت أسرة منغ الأخيرة. صحيح أنه لا يمكن التغاضي عن هذه التفسيرات بشكل كامل، لكن لا بد من وضعها في سياق نشوء النظام العالمي وانحداره في هذا الكتاب.

فهل يعقل أن يكون انهيار النظام العالمي من حول الصين وراء المصاعب الاقتصادية التي ألمت بها؟ إن هذا المنحى من التفكير يستحق الاهتمام. إننا نفترض أن أسس ذلك النظام بدأت تتآكل في أوائل القرن الرابع عشر، وأنها ضعفت بدرجة كبيرة بسبب ارتفاع نسبة الوفيات بتأثير الوباء الذي تفشى في منتصف القرن الرابع عشر وفي نهايته، وأنها أصيبت بالخلل والانهيار أخيرا بسبب انهيار إمبراطورية المغول، التي عزلت الصين عن آسيا الوسطى مع أنها حملت أسرة منغ إلى سدة الحكم. لذلك فإن ما يعد في تاريخ الصين عودة أسرة شرعية إلى الحكم يجب أن يعد من وجهة نظر النظام العالمي التقسيم الأخير للدائرة الكبرى في عالم التجارة الذي ساد في القرن الثالث عشر والذي لعبت فيه الصين دورا مهما. ومع أننا نحتفظ بمناقشة هذه النظرية بشكل كامل حتى الفصل الحادي عشر حين نبحث في المصادر المتعددة التي قادت النظام إلى الهلاك، إلا أننا سنلخص العوامل البارزة التي أثرت في حالة الصين لكي نفهم الأسس التي استندت إليها.

في العصر الكلاسيكي، حين كانت بكين عاصمة البلاد ومركزا للبلاط، شكلت الطرق البرية عبر آسيا الوسطى صلة الوصل بين الصين وبقية العالم. حتى بعد أن أصبح الجنوب الشرقي أكثر سكانا واندماجا مع الجزء الشمالي الأساس، ظلت التجارة البحرية نشاطا ثانويا ليس إلا. لكن اعتماد الحكومة على الجنود الأجانب في دفاعاتها الشمالية (ومعظمهم من الأويغور، انظر الفصل الخامس) ازداد بعد تدهور قوة أسرة تانغ. ويبدو أن نظاما يشبه أسياد الحرب تطور في الشمال. ("في القرن التاسع، استطاع هؤلاء الحكام العسكريون المحليون، وكانوا على الأغلب من الأجانب، أن يسيطروا على أقاليمهم، ولم يسمحوا للحكومة المركزية بالتدخل" (روسابي Rossabi، ١٩٨٣م: ص ٥). وعلى أثر انهيار أسرة تانغ في آخر الأمر عام ٩٠٧م، انقسمت البلاد إلى خمس عشرة "مملكة" عشر منها في الجنوب تحت الحكم الصيني، وخمس في الشمال تحت سيطرة حكام من أصل أجنبي. أما بكين فبقيت العاصمة الأولى، رغم خضوعها للنفوذ الأجنبي. لكن حتى في ذلك الحين، بدأت مجموعة جديدة من المغول هي الخيطان Khitans (الشين أو الجين) في اختبار الحدود.

في مطلع عام ٩٦٠م كانت أسرة سنغ قد نجحت في إعادة توحيد إمبراطورية "مصغرة" ضمت جنوب الصين، وجزءا كبيرا من الشمال، لكن ذلك الجزء الأخير ظل عرضة لتهديد الشين الذين اضطر السنغ إلى توقيع معاهدة مهينة معهم عام ١٠٠٥م يوافقون بمقتضاها على دفع إتاوة سنوية مقابل الحفاظ على السلم في منطقة الحدود الشمالية (التي تقلصت في تلك الآونة إلى حد كبير). لكن لا الإتاوة ولا الصلح استطاع حماية السنغ إلى ما لانهاية. فحين فشل تحالفهم مع الغزاة اليوشن JUshens ضد الشين، أعادوا تجميع قواهم في الجنوب واتخذوا من هانغ تشو عاصمة إقليمية لهم. وربما كانت هزيمتهم سببا في عدم وعيهم بالخطر الجديد الذي يتربص بهم من جانب قوات جنكيز خان التي اجتاحت أراضي أعدائهم في الشمال.

في تلك الأثناء طور السنغ الجنوبيون قوى بحرية هائلة واستطاعوا دعمها من خلال مصادرة أساطيل التجار الصينيين (إلفن، ١٩٧٦م: ص ٩٠). ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن ولادة النقل البحري في الصين عبر المحيط الهندي لم تحدث إلا بعد ازدياد السكان في الجنوب الشرقي من الصين وتطور نظام المواصلات بين شمال الصين (وعاصمته بكين) وجنوبها. لكن النقل البحري لم يصبح القاعدة الاقتصادية الخارجية الرئيسة إلا بعد أن أجبر السنغ الجنوبيون على الانسحاب إلى جنوب نهر يانغ تسي نتيجة احتلال الشعوب المغولية والتوركية للمناطق الشمالية.

من الغريب أن السنغ هزموا أمام المغول في البر والبحر رغم قوتهم البحرية الجبارة. فمع أن أسطول يوآن استخدم السفن والبحارة من الأسرى، وأن النقل البحري عند يوآن حل محل السنغ، عادت بكين إلى ممارسة دورها كعاصمة للبلاد ومقرا للإمبراطور في الإمبراطورية الصينية التي توحدت من جديد تحت أسرة يوآن. ومع أن الموانئ الجنوبية استمرت في احتكارها التجارة البحرية، فإن مركز السيطرة الحقيقي للإمبراطورية انتقل مجددا نحو الشمال.

بعد الغزو المغولي، وبعد توحيد شمال الصين وجنوبها عام ١٢٧٩م تحت أسرة يوآن بشكل نهائي، تم رفد القاعدة الاقتصادية الداخلية في الصين، وهي زراعية في أغلبيتها، بنظامين من التجارة الخارجية كانا يعملان يدا بيد. أما الأول فهو طريق الحرير الذي عاد إلى الحياة عبر آسيا الوسطى والذي ينتهي في بكين؛ وأما الثاني فهو التجارة البحرية في المحيط الهندي التي تنتهي في كانتون وزيتون وفي هانغ تشو بدرجة أقل. وبذلك شكلت الصين صلة مهمة بين التجارة البحرية والبرية، وفي نظام عالمي يتكامل باطراد. ولقد أدى هذا النشاط إلى نشوء اقتصاد مزدهر إلى أبعد الحدود رغم التفاوت في توزيعه.

ورثت أسرة منغ كامل الصين، لكن بعد أن تغير الوضع الجغرافي السياسي تغيرا كبيرا. صحيح أن مركز الثقل السكاني، والإنتاج، والتجارة في الصين كان منذ عهد

أسرة سنغ في الجنوب، لكن ذلك الإقليم تعرض للدمار بسبب الأوبئة التي تفشت فيه في منتصف القرن الرابع عشر. أضف إلى ذلك، أن بكين، وهي رمز شخصية الصين وشرعيتها، تقع في الشمال. وقد أعادت أسرة منغ تجمعها في الشمال لأسباب عملية ورمزية، لكن الشمال في تلك الحقبة كان محروما من أي منفذ طبيعي بعد أن سد تيمورلنك المنفذ البري الذي كان فيما مضى يؤدي إلى بكين.

لكن الطريق البحري بقي صالحا للعمل، وقد بذل جهدا أخيرا بهدف إعادة تفعيله، لكن بعد فوات الأوان. كانت التجارة في المحيط الهندي في تدهور أيضا، والرحلات التي قام بها تشنغ هو لم تؤت أكلها. ولم يقتصر الأمر على فشل البحرية في تحقيق أهدافها، بل إن الموانئ في خضم النزعة نحو التراجع الجديدة، وهي بعيدة عن العاصمة، كانت تعد موبوءة بالأجانب وأغراضهم التجارية المريبة. وهكذا كانت النتيجة انسحابا صينيا تركز على إعادة بناء القاعدة الزراعية والإنتاج والتسويق المحلي. وانقضت بذلك فترة شاذة دامت مائتي عام من احتلال الموانئ الجنوبية مكانة مركزية بالنسبة إلى الاقتصاد وانقضت معها فرصة الهيمنة على العالم.

العبر المستخلصة من قصة الصين

Lessons from The Chinese Case

كان موقع الصين الجغرافي في النظام العالمي في القرن الثالث عشر عاملا حيويا يربط بين الطريق البري والطريق البحري في المحيط الهندي الذي لا يقل، إن لم نقل يفوق، الطريق البري في أهميته. وحين كان كلا هذين الطريقين يعملان بكامل طاقتهما، وبالأخص حين كانت الصين موحدة وقادرة على القيام بدور "الوسيط في التبادل" بلا احتكاك في الوصل بينهما، كانت حلقة التجارة العالمية مكتملة. وفي الواقع فإنه لم يكن التحدث عن نظام عالمي *قبل* – *حديث* ممكنا إلا بعد اكتمال الدائرة في القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر.

وكما كانت الحال في الأقاليم التابعة للنظام العالمي آنذاك، اعتمدت سلامة الاقتصاد الصيني بالدرجة الأولى على تطوراتها الذاتية في التنظيم السياسي، والابتكارات والمهارات التقنية، والتقدم التجاري – أي على قدرتها على تسخير مصادرها المحلية، لكن قسطا كبيرا من حيويتها الاقتصادية – وهو جزء كبير في القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر – جاء من قدرتها على انتزاع الفائض من النظام الخارجي. فحين سقط النظام الخارجي ضحية التفكك والانحدار، لم يكن ثمة بد من أن تعاني سائر الأجزاء التي كانت متصلة في السابق من بعض الصعوبات بما فيها الصين.

في هذا الفصل، كما في الفصول السابقة، حاولنا أن نرسم الخطوط العريضة لدوائر الصعود والهبوط التي مر بها كل عضو من أعضاء مدن الأرخبيل التي تشكل نظام التجارة الدولية بين عامي ١٢٠٠ و١٣٥٠م. فالتوافق الكبير بين هذه الدوائر (رغم وجود بعض المخالفات التي حاولنا تفسيرها) يشير إلى أنها لم تكن مستقلة بعضها عن بعض. ولقد رأينا بكل تأكيد في كل حالة من الحالات كيف كان الصعود في دائرة معينة مرتبطا بتكامل أكبر مع بقية أنحاء العالم. لكننا لم نبحث بشكل كاف في مدى الانحدار الذي لحق بسائر هذه الأماكن نتيجة فك الارتباط. وهذا ما سنعرضه بمزيد من التفصيل في الفصل الحادي عشر.

الهوامش
Notes

١- يصف ابن بطوطة أحياء العبيد على الأقل في مدينتين من المدن التي زارها في الأربعينيات من القرن الرابع عشر. ففي قنجنفو Qanjanfu يذكر أن عبيد السلطان يسكنون في المدينة المسورة الثانية خارج قلعة الحاكم (١٩٢٩م، ترجمة: ص٢٩١) وفي هانغ شو "أكبر مدينة رأيتها على وجه الأرض" (١٩٢٩م ترجمة: ص٢٩٢) يذكر أن

العبيد يشغلون المنطقة الداخلية من القلعة (ابن بطوطة، ١٩٢٩م: ترجمة ص ص ٢٩٤-٢٩٥).

تقع القلعة في مركز هذه المدينة لهانغ شوا ... وفيها أسواق مسقوفة يجلس فيها العمال وهم يصنعون الملابس النفيسة والأسلحة... وهناك ألف وستمائة من معلمي الحرف، عند كل منهم ثلاثة أو أربعة أجراء يعملون لديه، وجميعهم بلا استثناء من عبيد القان .... المقيدين بالسلاسل في أقدامهم.... ولا يحق لهؤلاء العبيد تجاوز البوابة... وتقضي عاداتهم بنزع السلاسل عن قدمي العبد إذا أمضى عشر سنوات في الرق.... فإذا بلغ الخمسين من العمر أعفي من العمل، وقدم له ما يقوم به أوده بقية حياته.

وعلينا أن نلحظ أن الرق لم يكن منتشرا بين فترتي حكم هان ويوآن، على الرغم من وجود صنوف متعددة من أعمال السخرة دون شك.

٢- كانت الهجرات الضخمة التي تنظمها الحكومة سمة متكررة في تاريخ الصين على اعتبار أن "الحكومة استخدمت الهجرة بشكل متكرر وسيلة للتنفيس عن الناس، وللاندماج الاجتماعي والسياسي، وللتطور الاقتصادي، وللسيطرة على الأثرياء والمتنفذين" (لي Lee ١٩٧٨م: ص ٢١). ويشرح لي فكرته مستعينا بأمثلة من ثلاثة آلاف عام من تاريخ الصين.

٣- لا بد من الاعتراف بأن هناك جدلا كبيرا حول المغزى من استعراض القوة الذي قام به الأسطول الصيني الذي جاب المحيط بأكمله تحت قيادة الأميرال تشنغ هو Cheng Ho من الصين حتى هرمز بين ١٤٠٥ و١٤٣٥م. ويقول بعض الباحثين إنه لا علاقة لهذه الرحلات بمحاولة الصين بسط هيمنتها التجارية، بل كانت دلالة رمزية على العودة إلى أحد مبادئ الكونفوشية الذي يلزم الشعوب الضعيفة بدفع الإتاوة إلى الإمبراطور. وفي أحسن الحالات، فإن من الممكن ربط الغموض في أهدافها بموقف محايد، أو على الأقل بانقسام الآراء داخل البلاط بشأن اتجاه السياسة في المستقبل. (شورمان، ١٩٥٦م: ص ص ١١٤-١١٥، يذكر انقساما سابقا في حكومة يوآن حول

مسألة مشابهة). لعله حين تلك الرحلات البحرية انطلقت قبل أن يتخذ رأي حاسم بشأن هدفها الرئيس.

٤- يرى إلفن (١٩٧٣م: ص ٨٥) أن قطع الغابات في الشمال في عهد تانغ هو الذي شجع على التحول إلى استخدام أفران الفحم.

٥- وما يلفت النظر أكثر أن نعرف أن ماركو بولو كان جاهلا تماما بتلك الكتل السوداء التي رآها في الصين، ولم يدرك لأي شيء تستخدم. ولم يكن يعرف سوى أنها تستخدم في تدفئة المنازل وماء الاستحمام! وإليكم كل ما كتبه في هذا الشأن (١٩٥٨م ترجمة: ص ١٣٠):

> دعوني أخبركم عن شيء أشبه بالحجر يشتعل مثل الحطب. في الواقع أنه في إقليم كاثي يوجد نوع من الحجر الأسود يستخرج من عروق في باطن التلال ... وتستطيع هذه الأحجار أن تبقي النار مشتعلة بصورة أفضل من الخشب .... (و) كما تطلق كمية كبيرة من الحرارة .... صحيح أن لديهم حطبا كثيرا، لكن (الناس يستحمون) ولكل فرد مهم في الحكومة أو المجتمع حمامه الخاص في منزله .... وبذلك فإن هذه الحجارة، وهي متوافرة بكثرة ورخيصة الثمن، فعالة جدا في الاقتصاد في الخشب.

٦- في عام ١٠٠٠ ق.م. كانت الصين تنتج الحرير. وقد عثر على واحدة من أقدم العينات في قبر يعود تاريخه إلى ٣٥٠ ق.م. (لووي Loewe ١٩٧١م: ص ١٦٩).

٧- يشير سو So (١٩٨٦م: ص ص ٨٨-٨٩) إلى عمل هوارد Howard وبزول Buswell فيما يخص الأرقام المدهشة التالية: إن كل صفيحة بيوض تحتاج إلى ٨ *كاتيات catties* من أوراق التوت خلال المرحلة الأولى من حياتها ثم تزداد إلى ٧٠ *كاتية* للصفحة الواحدة في المرحلة الثالثة، وفي المرحلة الأخيرة (في الأيام الثلاثة الأخيرة قبل غزل الشرانق) تقفز حاجتها إلى ٢٠٠٠ *كاتية*! وليس من الغريب أن نعرف أن الرأسمالية التجارية والمضاربات المالية لم تركز على إنتاج الديدان بل على "سمات" أوراق التوت.

٨- كان الملح حكرا على الدولة في الصين حتى في العهد قبل الإمبراطوري وكان يستخدم لتحقيق العائدات لها. وقد اتجهت أسرتا تانغ وسنغ على الأخص إلى العائدات الواردة من احتكار الملح ... خلال أزماتهم العسكرية والمالية الخطيرة "فبالنظر إلى صغر مساحات إنتاجه فقد كان عرضة للإدارة البيروقراطية" (ورذي Worthy ١٩٧٥م: ص ص ١٠١-١٠٢). وفي بداية القرن الثاني عشر جعلت سنغ إدارة الملح مركزية، وكان خليج هانغ شو أحد المناطق الرئيسة في إنتاج الملح (ورذي، ١٩٧٥م: ص ١٠٥). وكان على التجار الراغبين في شراء الملح المنتج هناك شراء قسائمهم من أحد مكاتب الاحتكار .... ثم أخذ هذه القسائم إلى مركز التوزيع المناسب "وانتظار" دورهم، الذي قد يستغرق شهورا عدة أحيانا، وفي غضون ذلك، قد تخسر قسائمهم قسطا من قيمتها. وبمجرد أن يحصل التجار على ملحهم "يمنحون معه ترخيصا يثبت أنهم حصلوا عليه بصورة قانونية". لكن على الرغم من كل هذه التعقيدات البيروقراطية، يبدو أن عمليات التهريب كانت تتم بشكل سري لتخفف من احتكار الدولة (ورذي، ١٩٧٥م: ص ص ١٣٤-١٣٩). ففي عهد أسرة يوآن، أصبحت سلع أخرى (مثل المشروبات الكحولية، والشاي ...إلخ) خاضعة لاحتكارات الحكومة (شورمان، ١٩٥٦م: ص ص ١٤٦-٢١٢).

٩- فقدت الحكومة احتكارها للعملة في عهد منغ حين عاد الذهب والفضة إلى التداول على الرغم من محاولة منع تزوير العملة الورقية (يانغ، ١٩٥٢م: ص ٦٦).

١٠- كانت هانغ تشو معروفة لدى الغربيين في العصور الوسطى بأسماء مختلفة منها خنساي Khinsai وخنزاي Khinzai وخانزاي Khanzai إلخ .... التي يعتقد أنها ترجمة حرفية لكلمة King - sze أو العاصمة، التي حرفها الأجانب إلى كلمة *خنساي* (كوبارا، ١٩٢٨م: حاشية ٢١، ص ٢١)، مع أن كوابارا يعتقد فعلا أنها تحريف لكلمة Hing-tsai (١٩٢٨م: ص ٢٤).

١١- يبدو أن تشوآن - تشو Ch'uan - chou كانت ميناء قديما مثل كانتون مع أن أوائل السجلات العربية لا تذكر سوى الأخيرة. وفي نهاية القرن العاشر، كان كلا الميناءين من موانئ "التجارة الخارجية"، وفي القرن الثاني عشر، كانا الوحيدين اللذين سمح للسفن الأجنبية بالرسو فيهما (مقدمة المترجم: Chau-ju-kua, Chu-fan-chi ١٩١١م: ص ص ١٨-١٩، ٢٢). وقد فتحت فيما بعد هانغ تشو وعدد آخر من الموانئ أمام التجارة الخارجية.

١٢- قام ويتلي Wheatly بتمشيط وثيقته جيدا (١٩٥٩م: ص ص ٥-١٤٠). والمادة الأصلية موجودة في هيرث وروكهيل Hirth and Rockhill (١٩١١م: ص١٩٥ وما بعدها).

١٣- تاشيه Ta - Shih كان الاسم الصيني لآسيا الغربية وللعرب والفرس من تلك المنطقة. وعلى الرغم من اعتبارهم "برابرة" في نظر الصينيين، فإن ثقافتهم العالية وتفوقهم على غيرهم من البرابرة كانت محل تقدير. وتؤكد الوثائق الصينية أن معظم التجارة الخارجية كانت في أيادي هؤلاء الأجانب، وأنهم كانوا يسكنون في أحياء تتمتع بحكم ذاتي في معظم المدن الصينية المهمة. انظر إنوكي Enoki (١٩٥٤م) وغيره من المراجع.

١٤- إن زيتون أفضل ما يمكن أن يقع عليه الاختيار من المدن: ولسوء الحظ لم أستطع أن أعثر على أكثر من أوصاف منعزلة ومبعثرة لها، وكلها تقريبا في المراجع الصينية. وقد استجاب جين سياوتشانغ Jin Xiaochang وهو مؤرخ صيني في المدرسة الجديد، لاقتراحي حين أعد ورقة بحث عن زيتون في عهد أسرتي سنغ ويوآن. وتشير تقديراته إلى أن عدد سكان زيتون في عهد يوآن بلغ ٤٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ نسمة. والأهم من هذا وذاك أن بحثه يوفر دليلا موثقا قويا على أن النقل البحري الصيني توسع في القرن الثالث عشر. ولدى مقارنته موانئ زيتون المذكورة في ثلاثة مصادر أولية

(يون – لو مان تشاو Yan-lu man-chao (١٢٠٦م)، وتشوفان تشي Chu-fan-chi في الثلاثينيات من القرن الثالث عشر)، وداو – ي جي – لويه Dao-yi-zhi-lue (١٣٠٢م) وجد أن عددها ازداد من اثنين وثلاثين (١٢٠٦م) إلى ثمانية وأربعين (مصدر ١٢٣٠م) ثم إلى ثمانية وسبعين ميناء (١٣٠٢م). انظر جن سياوتشانغ، قوان جو Quan-zho ومناطقها الداخلية تحت أسرتي سنغ ويوآن. بحث غير منشور، المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية New School for Social Research: ١٩٨٨م).

١٥- يقدم وانغ Wang (١٩٧٠م: ص ٢٢٣) تفسيرا مختلفا إلى حد ما. فهو يفترض أن المواقف الكونفوشية "لم تتدخل (في التجارة البحرية) في الفترات الأولى، لأنها لم تكن مسيطرة بدرجة كبيرة كما أصبحت بعد عام ١٣٦٨م، ولأن التجارة البحرية لم تبلغ حدا يجعل نموها يتحدى مبادئ الدولة الكونفوشية". وأنا أرى أن هذا تبسيط مفرط لا يمكن دحضه. فالسؤال الذي ينبغي أن يطرح هو: لماذا كانت تعد تهديدا في تلك الآونة بالذات؟ وفي اعتقادي أن فرضيتي تقدم إجابة معقولة عن هذا السؤال ولو أنها غير قابلة للاختبار أيضا مثل سابقتها.

١٦- من غير المحتمل أن يكون الطاعون قد انتشر من المناطق الداخلية إلى الموانئ كما يقترح مكنيل. فظهور المرض في هوبي Hopei قد يكون حدثا منفصلا. ولو كان ذلك فعلا، فإن الوباء ظهر أولا وفي الوقت ذاته عام ١٣٤٥م في ميناءين من موانئ التجارة الخارجية، ولم يظهر في الداخل إلا فيما بعد. وأنا مدين إلى جن سياوتشانغ في تهيئة معلومات تشا Cha من أجلي.